



عدّة أدوات الدّعوة إلى المسعى 16

دليل عملي لأصحاب المصلحة للدعوة
على المستوى الوطني إلى مجتمعات
مسالمة وعادلة وشاملة



Transparency, Accountability &
Participation for 2030 Agenda

حول شبكة الشفافية و المساءلة و المشاركة "تاب" TAP "

شبكة الشفافية و المساءلة و المشاركة "TAP" هي شبكة واسعة لمنظمات المجتمع المدني التي تعمل على ضمان حكم مفتوح و شامل و مُسَآءَل و فَعَال . فالمجتمعات المسالمة تأتي في صميم جدول الأعمال 2030 من أجل التنمية المستدامة . كما أن المجتمعات المدنية تُعرَف و تُعبَأ على أنها تمثل شريكا لا غنى عنه في عملية تصميم و تنفيذ محاسبة سياسات التنمية المستدامة ، على كل الأصعدة .

تلتزم شبكة الشفافية و المساءلة و المشاركة "تاب" بتوظيف أكثر المنظمات خبرة حول المسائل المتعلقة بالمسعى 16 من مجمل مساعي التنمية المستدامة : "فصد ترقية مجتمعات مسالمة و شاملة للتنمية المستدامة ، لتوفير عدالة تشمل الجميع و بناء مؤسسات فعالة و مساءلة و شاملة على كافة المستويات" . كما تستفيد "تاب" من الخبرة الثمينة و التجارب و وجهات نظر أعضائها ، الذين يجتمعون معا ليتعاونوا تحت مظلة "تاب" . فالركيزة الأساسية لهذا العمل تعتمد على إقرارنا بتحقيق أقصى قدر من الوصول و التأثير عندما يجتمع جُل أصحاب المصلحة على قلب رجل واحد .

رؤية شبكة "تاب"

رؤية "تاب" ضمن جدول الأعمال 2030 مؤطرة بمفاهيم سيادة القانون و مبادئ "تاب" للشفافية و المساءلة و إشراك المواطن و كذا احترام حقوق الانسان . الحكم الفعال و السلام المستدام في عالم ما بعد 2015 يتطلب مؤسسات شفافة و تشاركية و شاملة ، بحيث تكون مساءلة عن نفس الأشخاص الذين يلتزم جدول الأعمال 2030 بوضعهم .

تجتمع شبكة "تاب" على الاعتقاد بأن الحكم المفتوح و الشامل و المساءل و الفعال من جهة و المجتمعات المسالمة من جهة أخرى هي نتائج و عوامل مساعدة على تحقيق تنمية مستدامة و منصفة . يتوجب على جدول الأعمال 2030 أن يعزز الانفتاح و المساءلة و كذا المؤسسات العمومية الفاعلة ، و أن يبنى الثقة بين الدول و مواطنيها ، و أن يضع حجر الأساس لمجتمعات مسالمة و عادلة بحيث تمكن المجتمع المدني من أن يشارك في التصميم و التنفيذ و المساءلة على السياسات العامة على كل الأصعدة .

عمل شبكة "تاب" يعكس إرادة و زخم الملايين من المواطنين عبر العالم الذين صوتوا لصالح "الحكم النزيه و المتجاوب" كواحدة من أولى الأولويات في الدراسة المنجزة من قبل دراسة "عالمي" – "My World" survey و هو موضوع له صدى كبير حول العالم من خلال الاستشارات الواردة في سياق مفاوضات جدول الأعمال 2030 .

للمزيد من المعلومات حول شبكة "تاب" زوروا موقعنا على www.tapnetwork2030.org .

مؤلفون و شكر و تقدير

مؤلف رئيس:	منظمات مساهمة:
شارمان رودريجييز	جمعية رواندا لحقوق الانسان أولا (HRFRA)
مؤلف:	الفدرالية الدولية لجمعيات المكتبات و المؤسسات (IFLA)
جون رومانو	الحملة الوطنية لحقوق الانسان داليت (NCDHR)
مساهمون:	البرنامج الدولي
ليام كينكايد	الفدرالية الدولية لجمعيات هيئة الأمم (WFUNA)
ماري أولمان	
جوردان ستريت	

عمل شبكة "تاب" ممول من طرف هبات من جمع كرم من الواهبين فيما فيهم مؤسسات المجتمع المفتوح (OSF) ، مؤسسة وليام و فلورا هيوليت و شبكة أوميديار .

رسالة خاصة لأمين عام هيئة الأمم المتحدة – بان كي مون

فيما تدور عقارب الساعة معلنة عن الفاتح من شهر يناير 2016، يبدأ فصل جديد من التنمية العالمية، مع الافتتاح الرسمي لتنفيذ جدول الأعمال 2030 للتنمية المستدامة. جدول الأعمال 2030 – مدعم بـ: 17 هدفا للتنمية المستدامة – يمثل التزاما تاريخيا من قبل جميع الحكومات للعمل بشكل فردي و جماعي من أجل الإزدهار و العدالة و السلم لمواطنيهم. جدول الأعمال 2030 يقر علينا بأن المجتمعات المسالمة و الشاملة هي نتائج و عوامل مساعدة معا للتنمية المستدامة. التنمية المستدامة تلزم الحكومات على توفير الوصول إلى العدالة للجميع و بناء مؤسسات فعالة و مساءلة و شاملة على كافة المستويات.

بما أن الحكومات بصدد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يسرني أن أرحب بَعْدَ الأدوات الخاصة بالمسعى 16 لمناصرة شبكة الشفافية و المساءلة و المشاركة. فَعُدَّة الأدوات هذه تعترف بأهمية عمل المجتمع المدني مع الحكومات لضمان أن يكون تجسيد مساعي التنمية المستدامة شاملا و تشاركيا، و على أن تُسَخَّر طاقات كل القطاعات من أجل مصلحة الجميع.

أشجّع جميع الحكومات على أن يعتمدوا على كفاءات و موارد المجتمع المدني لغرض تحقيق أكبر قدر من التأثير لجهودهم المبذولة. عملنا معا هو السبيل الأَوْحَد الذي يمكننا من بناء عالم تسوده الكرامة و الفرصة المتاحة لكل فوق كوكب سالم.

الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة، السيد: بان كي مون –

World Fede



كلمة افتتاحية – اللجنة التوجيهية لشبكة "تاب"

ستشهد الخمس عشرة سنة المقبلة على حكومات و شعوب هذا العالم التعامل مع تحديات كبيرة من التغيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وسوف تشكل معضلات جديدة ومعقدة علينا حلها معا. بالرغم من ذلك، كُلي ثقة بأن أهداف التنمية المستدامة قد مهدت الطريق لنا بحيث – لو نعمل سويا باخلاص والتزام وتعاون – فسوف نقوى على التصدي لتلك التحديات ونضمن بنية صلبة ستواصل البناء عليها الأجيال القادمة.

نأمل على أن توفر عُدَّة الأدوات للدَّعوة إلى المسعى 16 التوجيه لجميع أصحاب المصلحة الذين يأملون في الانخراط لمناصرة المسائل المتعلقة بالمسعى 16 و نتطلع قُدماً على أن ننضم إليكم في عمل شبكة "تاب" أكثر قرباً مستقبلاً.

نيابة عن شبكة الشَّافية والمسؤولية والمشاركة "تاب"، نحن متحمسون لنقدّم لكم عُدَّة الأدوات للدَّعوة إلى المسعى 16 كمرجع لأصحاب المصلحة لاستخدامه للبحث على التَّنفيذ والمساءلة المتعلقة بالمسعى 16 و جدول الأعمال 2030 الواسع.

شبكة "تاب" تتفق بالإجماع على أن الحكم المفتوح والشَّامل والمساءل والفعال وكذا المجتمعات المسالمة كلها معائناتح وعوامل تساعد على تجسيد التنمية المستدامة والمنصفة. يجب على جدول الأعمال 2030 أن يعزز الانفتاح، المساءلة وفعالية المؤسسات العمومية، و عليه أيضا أن يبني الثقة بين الدول ومواطنيها، وأن يمهّد الطريق نحو مجتمعات مسالمة وعادلة ويمكن المجتمع المدني من أن يشارك في تصميم وتنفيذ ومساءلة السياسات العامة في كل المجالات. يرتكز هذا العمل على الإقرار أنه علينا تحقيق أكبر قدر من الصدى والتأثير عندما يكون أصحاب المصالح مجتمعين على صوت واحد وعلى رؤية موحدة.

بتبني مساعي التنمية المستدامة وأجندة 2030 في قمة التنمية المستدامة لهيئة الأمم المتحدة في 2015، تحول التركيز إلى جانب الاهتمام والمتابعة على المستوى الوطني ودون الوطني. ما وفر تحديات فريدة وفرصا للحكومات والمجتمع المدني على حد السواء. بالإضافة إلى أنه من المثير أن جدول الأعمال 2030 يمثل أول إطار عالمي للتنمية يسانده قادة الحكومات عبر العالم. هذه العالمية تعترف أنه على جميع الدول أن تسعى جاهدة على ضمان حصول شعوبهم على الامكانيات والفرص للتمتع وممارسة حقوق الانسان كاملة غير منقوصة.

Objectif 16

Promouvoir l'avènement de sociétés pacifiques et inclusives aux fins du développement durable, assurer l'accès de tous à la justice et mettre en place, à tous les niveaux, des institutions efficaces, responsables et ouvertes à tous

16.1 Réduire nettement, partout dans le monde, toutes les formes de violence et les taux de mortalité qui y sont associés

16.2 Mettre un terme à la maltraitance, à l'exploitation et à la traite, et à toutes les formes de violence et de torture dont sont victimes les enfants

16.3 Promouvoir l'état de droit dans l'ordre interne et international et garantir à tous un égal accès à la justice

16.4 D'ici à 2030, réduire nettement les flux financiers illicites et le trafic d'armes, renforcer les activités de récupération et de restitution des biens volés et lutter contre toutes les formes de criminalité organisée

16.5 Réduire nettement la corruption et la pratique des pots-de-vin sous toutes leurs formes

16.6 Mettre en place des institutions efficaces, responsables et transparentes à tous les niveaux

16.7 Faire en sorte que le dynamisme, l'ouverture, la participation et la représentation à tous les niveaux caractérisent la prise de décisions

16.8 Élargir et renforcer la participation des pays en développement aux institutions chargées de la gouvernance au niveau mondial

16.9 D'ici à 2030, garantir à tous une identité juridique, notamment grâce à l'enregistrement des naissances

16.10 Garantir l'accès public à l'information et protéger les libertés fondamentales, conformément à la législation nationale et aux accords internationaux

16.a Appuyer, notamment dans le cadre de la coopération internationale, les institutions nationales chargées de renforcer, à tous les niveaux, les moyens de prévenir la violence et de lutter contre le terrorisme et la criminalité, en particulier dans les pays en développement

16.b Promouvoir et appliquer des lois et politiques non discriminatoires pour le développement durable

قائمة المحتويات

5	المقدمة
7	الجزء 1: فهم مساعي التنمية المستدامة
7	مساعي التنمية المستدامة: وضع جدول الأعمال الجديد 2030
8	أهداف التنمية المستدامة 16: ضمان مجتمعات مسالمة و شاملة و عادلة
12	الجزء 2: الاستعداد للمشاركة في المسعى 16 على المستوى الوطني
12	تحليل المشهد: تحليل التفرعات
14	تحديد المساعي المؤسساتية الوطنية والشركاء: تحليل أصحاب المصلحة
16	وضع خطة عمل
18	وضع رسائل دعوية مُقنعة
21	الجزء 3: دعم التخطيط الوطني للمسعى 16
22	التعامل مع ميكانيزمات التنسيق مع سياسة مساعي التنمية المستدامة
24	إدماج المعلومات في الخطط التنفيذية للتنمية المستدامة
25	الجزء 4: دعم التنفيذ الوطني للمسعى 16
25	التعامل مع مؤسسات الدولة لتحسين البرامج
26	المشاركة في إصلاح القوانين
31	تعهد التقاضي الاستراتيجي
34	الجزء 5: دعم المتابعة الوطنية والمراقبة للمسعى 16
34	الانخراط في عملية المتابعة الوطنية
36	جمع واستخدام معلومات المواطنين المعممة
38	الجزء 6: التعامل مع المسعى 16 على الصعيد العالمي
38	تحديد المساعي المؤسساتية المتعددة الأطراف والشركاء
40	المشاركة في العمليات المتعددة الأطراف
42	الخاتمة
43	روابط مفيدة
42	عدة الأدوات للدعوة
44	ملحق 1: مباشرة تحليل التفرعات العاجل
45	ملحق 2: تحليل أصحاب المصلحة
46	ملحق 3: وضع خطة للدعوة معا
47	ملحق 4: صياغة الرسائل الأساسية للدعوة

أسماء مختصرة

Addis Ababa Action Agenda	خطة عمل أديس أبابا	AAAA
Association of Southeast Asian Nations	رابطة أم جنوب شرقي آسيا	ASEAN
African Union	الإتحاد الأفريقي	AU
United Nations Convention on the Rights of the Child	اتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق الطفل	UNCRC
Civil Society Organisation	منظمة المجتمع المدني	CSO
United Nations Economic and Social Council	المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهيئة الأمم المتحدة	ECOSOC
European Union	الاتحاد الأوروبي	EU
Third International Conference on Financing for Development	المؤتمر الدولي الثالث حول التمويل والتنمية	FfD3
Freedom of Information	حرية الإعلام	FOI
UN High-Level Political Forum on Sustainable Development	منتدى هيئة الأمم المتحدة الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة	HLPF
Human Rights Council	مجلس حقوق الانسان	HRC
International Financial Institutions	المؤسسات المالية الدولية	IFI
International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي	IMF
Millennium Development Goals	مسابعي التنمية الألفية	MDGs
Means of Implementation	وسائل التنفيذ	MOI
Member of Parliament	عضو برلمان	MP
Non-Governmental Organisation	منظمات غير حكومية	NGO
Organisation of American States	منظمة الدول الأمريكية	OAS
Official Development Assistance	المساعدة الإنمائية الرسمية	ODA
Open Working Group on Sustainable Development Goals	فريق العمل المفتوح حول أهداف التنمية المستدامة	OWG
Sustainable Development Goals	مسابعي التنمية المستدامة	SDGs
Transparency, Accountability and Participation	الشفافية والمساءلة والمشاركة	TAP
Terms of Reference	مرجعيات	TOR
United Nations	الأمم المتحدة	UN
United Nations Convention against Corruption	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	UNCAC
United Nations Convention against Transnational Organised Crime	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للقارات	UNCTOC
United Nations Development Programme	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
United Nations Population Fund	صندوق الأمم المتحدة للسكان	UNFPA
United Nations Office on Drugs and Crime	مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة	UNODC
Universal Periodic Review	الاستعراض الدوري الشامل	UPR
World Trade Organisation	منظمة التجارة الدولية	WTO

مقدمة

برنامج التنمية المستدامة هو خطة عمل للبشرية، والكوكب والازدهار. كما يهدف إلى تعزيز السلام في جميع أنحاء العالم كجزء من حرية أكبر. ونحن نعتقد أن القضاء على الفقر في جميع أشكاله وبكل أبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع هو التحدي الأكبر الذي على البشرية أن تقف في وجهه، وذلك هو شرط ضروري لتحقيق التنمية المستدامة.

تحويل علمنا : جدول الأعمال 2030 للتنمية المستدامة

16. العمل جار بالفعل لتوطين المسعى 16 و أهدافه و مؤشرات، فمن الضروري أن ينخرط أصحاب المصالح غير الحكومية بكل نشاط و حيوية مع هذا النسق. الميزة الرئيسية لمنهج تحقيق مساعي التنمية المستدامة هي ضمان أن تكون الخطط و الإجراءات و مؤشرات¹ التقدم كلها مصممة خصيصا لتناسب مع كل سياق وطني. مشاركة المجتمع المدني في المسعى 16 و الهادفة إلى تشجيع تنفيذ مفتوح يشمل الجميع و ستكون المساءلة عاملا حاسما لضمان أن تتجاوب الحكومات مع الاحتياجات المعبر عنها من قبل الشرائح المتعددة لكل مجتمع.

لضمان تمحور حقيقي لأهداف التنمية المستدامة حول الشعب، لا ينبغي أن يكون التنفيذ من أعلى إلى أسفل، ولكن بالأحرى يجب أن تكون مدفوعة من قبل شراكات و تعاون عبر كل قطاعات و شرائح المجتمع - بما في ذلك كل المستويات الحكومية و المجتمع المدني و القطاع الخاص و المؤسسات الخيرية و نظام الأمم المتحدة و شريحة واسعة من أصحاب المصلحة المعنيين وغيرهم. و عليه، فإن هذه العدة من الأدوات يراد منها أن تكون مصدرا لدعم الجهات الفاعلة في المجتمع المدني على المستويين المحلي و الوطني للتأثير على عملية اتخاذ القرار حول خطط محددة و الاجراءات ذات الصلة بالمسعى 16. فهي توفر أفكارا مبدئية و نقاط الدخول

في سبتمبر 2015 التقى قادة العالم معا لتعزيز أجندة 2030 للتنمية المستدامة، التي هي إطار جديد يحل محل مساعي التنمية الألفية و يوجه مجهودات التنمية عبر العالم للخمس عشرة سنة المقبلة. حققت الحكومات و هيئة الأمم إجماعا تاريخيا مبنيا على أكثر من سنتين من المشاورات بين الجمهور و أصحاب المصلحة لغرض ضمان أن التكرار القادم لأهداف التنمية العالمية سيعكس الظموحات الحقيقية للشعوب في كافة أنحاء المعمورة. يضم متن أجندة 2030 سبعة عشر هدفا متعدد القطاعات للتنمية المستدامة التي توفر إطارا لنتائج صناع السياسة و أصحاب المصلحة في كل بلد و في اي سياق كان. على عكس أهداف التنمية الألفية، فإن الإطار الجديد يحتوي على هدف محدد و مركز على تعزيز حكم فعال و شفاف و مساءل و تشاركي و كذا مجتمعات مسالمة. المسعى 16 يتعهد الدول بترقية المجتمعات المسالمة و الشاملة، و بتوفير الوصول إلى العدالة التي تشمل الجميع لبناء مؤسسات فعالة و مساءلة و شاملة في كامل المجالات.

إدراكا للأهمية الحاسمة للمسعى 16، توفر مجموعة الأدوات هذه للمجتمع المدني و لأصحاب المصلحة غير الحكومية دليلا توجيهيا حول كيفية العمل مع الحكومات و غيرها من أصحاب المصلحة المحلية و الجهوية و الدولية لدعم عملية التخطيط و التنفيذ و المتابعة و المساءلة للمسعى

و المشاركة تأمل أن تقدم عدة الأدوات هذه المساعدة اللازمة لأصحاب مصالح المجتمع المدني للتفكير ملياً في أولوياتهم الوطنية و فرصهم و مصادرههم و العمل على تحديد الفرص المحلية الملائمة للعمل مع الحكومات الوطنية و دون الوطنية و القطاع الخاص و غيرها من مؤسسات المجتمع و مد يد العون لتحفيز الجهود الرامية لإنجاز المسعى 16.

إلى عمل المجتمع المدني . مجموعة الأدوات هذه لها تركيز خاص على تعزيز مجهودات أصحاب المصلحة في المجتمع المدني على المستوى الوطني في مسعاهم لحمل الحكومات المحلية و الداخلية على المضي قدماً في إنجاز المسعى 16. في الوقت الذي لا توجد فيه صيغة تناسب الجميع في آن واحد لمناصرة المسائل المتعلقة بالمسعى 16، فإن شبكة الشفافية و المساءلة

الجزء 1: فهم مساعي التنمية المستدامة 16

نحن عازمون على تعزيز ظهور مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة ومحررة من الخوف والعنف. في الواقع، لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة بدون سلام ولا سلام دون تنمية مستدامة

تحويل عالمنا : أجندة 2030 للتنمية المستدامة

مساعي التنمية المستدامة : وضع جدول الأعمال 2030 الجديد

المصلحة بما فيه الوكالات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وكذلك الجمهور بأوسعه.² فشمولية هذا التنسيق في مرحلة تنمية أهداف التنمية المستدامة كانت حاسمة لتغرس في الأذهان أوسع قدر ممكن من حس امتلاك الجمهور للأهداف والغايات النهائية.

تبنيت مساعي التنمية المستدامة على ثمانية أهداف من التنمية الألفية، غير أنها فافقت مساعي جد طموحة تتعلق بأكثر قدر من المسائل الهامة. وهي تغطي قضايا عبر الأبعاد الثلاثة لطيف التنمية المستدامة - البيئية والاجتماعية والاقتصادية - مساعي التنمية المستدامة قابلة للتطبيق في جميع الدول دون استثناء وتُعهد على أن تكون "متمحورة حول الشعب" و على "ألا تترك أي أحد في الورا". إن عالمية جدول الأعمال 2030 تعني أنه ولأول مرة تضع الأمم المتحدة أهدافا وغايات شاملة في سلة واحدة بحيث تكون هذه الأخيرة صائبة وكافية للتطبيق في أي دولة كانت، متقدمة أو نامية على حد السواء. هذا بمثابة اقرار بالطبيعة المعقدة والمتعددة الأوجه لإحداث تغيير دائم يعكس الترابط المتزايد للعالم. فبيان جدول الأعمال 2030 يعترف خصوصاً بـ:

هذا البرنامج يحتوي على نطاق وأهمية غير مسبوقين، وهو متفق عليه من قبل جميع البلدان وينطبق على الجميع، في ضوء الحقائق والقدرات ومستويات التنمية ووفقاً للأولويات والسياسات الوطنية. الأهداف والغايات الواردة فيه هي حقوق عالمية وتخص كافة العالم، البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء. يتم دمجها ولا يمكن فصلها لتحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

في قمة التنمية المستدامة للأمم المتحدة المنعقدة في سبتمبر 2015، ساند قادة العالم غالبية جدول أعمال 2030 من أجل التنمية المستدامة - بما في ذلك مساعي التنمية المستدامة الـ 17 و 169 هدفاً محدداً ووسائل التنفيذ والمبادئ التنفيذية لعملية المتابعة ومراجعة التقدم نحو جدول الأعمال بكامله. المساعي والغايات جاءت نتيجة لمفاوضات كبيرة بين الدول الأعضاء من خلال فريق العمل المفتوح على أهداف التنمية المستدامة ما بين مارس 2013 و يوليو 2014، بالإضافة إلى الدعوة المكثفة من قبل المجتمع المدني وغيره من أصحاب المصلحة الذين لهم رغبة كبيرة للعمل على ضمان أن يقوم هذا الإطار بتغطية المجموعة الكاملة من المسائل الضرورية لتوفير تنمية مستدامة وشاملة ومساواة للجميع. في مقابل بيان المفاوضات حول جدول الأعمال 2030 فإن قسماً من وسائل تنفيذ الجدول قد وضع عبر الوثيقة الختامية لمفاوضات المؤتمر الدولي الثالث حول التمويل والتنمية، أجندة عمل أديس أبابا.

تم وضع جدول الأعمال 2030 من خلال نسق إجرائي مفتوح غير مسبوق من العمل مع و فيما بين الدول الأعضاء لدى هيئة الأمم وأصحاب المصلحة بما في ذلك المجتمع المدني. على النقيض تماماً من النسق المتبع في وضع مساعي التنمية الألفية، التي تضمنت مشاركة محتشمة من الجمهور، وحتى عمل دول الجنوب الشامل كان مقتضياً للغاية. فأهداف التنمية الألفية ينظر إليها الكثير على أنها وضعت من قبل الدول المتقدمة لخدمة الدول المتقدمة ما ساهم في التأخير الفادح على عملية تنفيذها على المستوى الوطني. فمن خلال نسق تشاركي وتفاوضي مفتوح عمدت مساعي التنمية الألفية على بناء توافق للآراء لأصحاب المصالح فيما بينهم وتعزيز تسوية الانضمام منذ البداية عن طريق الالتزام بكل نشاط و حيوية لفةعة واسعة من أصحاب

2 من خلال منصة 'MY WORLD' عالمي (www.myworld2015.org) على الانترنت، ما يقرب من عشرة ملايين شخص في جميع أنحاء العالم يقدمون وجهات نظرهم إلى الأمم المتحدة حول مضمون SDGs. وقد سهلت حوارات وطنية وإقليمية متعددة للاستفادة من آراء الناس الذين يعملون في مختلف القطاعات والقضايا، والعديد من منظمات المجتمع المدني سخرت شبكاتها الخاصة إلى التشاور مع الجمهور وتغذية وجهات نظره مرة أخرى في العملية.

المسعى 16 للتنمية المستدامة : تعزيز مجتمعات مسالمة و شاملة و عادلة

يحدد جدول الأعمال 2030 التأكيد على أن من المهم بمكان إدراك أنه "لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة بدون سلم ولا سلم بدون تنمية مستدامة". كان هنالك إقرار واضح بأن المساعي السياسية- ضمان الشمول و تحصيل الحكم الرشيد وإنهاء الصراع العنيف- يجب أن تجد مكانها ضمن نظيرتها الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية . يستجيب جدول الأعمال 2030 لثغرة حرجة تم تحديدها من قبل العديد من أصحاب المصلحة في خضم الـ 15 سنة الماضية، حيث وجدت على مستوى تنفيذ مساعي التنمية الألفية، و تحديدا غياب اعتراف صريح حول الأهمية الحاسمة للحكم و بناء المؤسسات كركيزة أساسية لكل الجهود المبذولة لإحداث التنمية و السلم . هذا ما تم إنجازه من خلال المسعى 16 الذي يلزم الدول بـ "تعزيز المجتمعات المسالمة و المسالمة و الشاملة بالتنمية المستدامة على كافة المستويات" . المسعى 16 يحتوي على 12 غاية (انظر القسم التالي)، و ستكون كل غاية على حدى محورا للمجهودات المبذولة لوضع مؤشرات و تحديد الأنشطة الأساسية لدعم عملية التنفيذ الفعلي لها .

فالقبول المؤسسي العلني لأهمية الحكم الرشيد و السلم لبلوغ التنمية المستدامة- عبر تبني المسعى 16 و المرجعيات المدرجة في الوثيقة الختامية لجدول الأعمال 2030 - كان في حد ذاته إنجازا عظيما لجدول الأعمال 2030 . رغم أن التطرق لمسائل الحكم عولجت بشكل موجز في إعلان الألفية، لم يتم وضع أي هدف محدد للتنمية الألفية لشد الانتباه و المصادر نحو هذا المجال الحساس . في المقابل، السلم محددة بشكل خاص كواحدة من الدعامات الأساسية الخمس التي يتأسس عليها جدول الأعمال 2030 ، في إقرار بالحاجة الملحة للحكومات على ضمان أن تعيش شعوبها حياة سلم و أمن . يساند المسعى 16 الأهداف الستة عشر الأخرى للتنمية الألفية، التي هي جميعها تعتمد على مؤسسات قادرة على الاستجابة لاحتياجات الجمهور بشفاافية و مساءلة . و بالترام تجاه حقوق الانسان و العدالة و المسالمة و الشفاافية - و التي هي معترف بها على أنها كلها تمثل شروطا أساسية لضمان و تمكين بيئة يكون فيها الشعب قادرا على العيش بحرية و أمن و رفاهية - التي تتضح جليا من خلال غايات المسعى 16 .

إنهاء
 المشروعة
 وفيات المؤسسات
 التعذيب
 التعسف
 الرشوة الخوف
 مكافحة
 تعزيز الوفيات المالية
 التنفيذ
 البناء
 القدرات
 الفقر
 مكافحة
 الطفلة
 الفعالة
 مكافحة
 القضاء
 الميزانية
 التدفقات
 الفساد
 يترك
 الفعالة
 الخلف
 المدني
 العنف
 وسائل
 التسجيل
 التشريعية
 الحرية
 إمكانية
 الأسلحة
 تعزيز المجتمعات المسالمة
 الاستغلال
 الخدمات
 النزاعات
 المبرورة
 المجتمع
 الاتجار
 المتجاوب
 المصالح
 القرار
 الأساسيات
 الحريات
 العدالة
 التنميه
 الهوية
 الادماج
 المساواة
 المجتمع
 الوصول
 المشاركة
 شامل
 الوصول
 المستدامة
 الوصول
 المعلومة
 الأصحاب
 الوصول إلى
 العدالة
 المنظمة
 صانع المسالمة
 الوصول إلى
 المساءلة
 القتل
 الدعوة
 تمثيلي
 التمييز
 الجرمية
 العامة
 التنمية
 المستدامة
 المفتوحة
 الموراليد
 النزاع

يوضح هذا الجدول بعض المسائل الجوهرية التي تحتوي عليها غايات المسعى 16. الترابطات المبرزة هي قائمة غير حصرية ويمكن ربط علاقات بين العديد من الغايات والاهداف الأخرى عبر مساعي التنمية المستدامة.

المسعى 16: تعزيز المجتمعات المسالمة والشاملة من أجل التنمية المستدامة، توفير وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فاعلة ومساءلة وشاملة على كافة المستويات.

الأهداف

- 16.1** الحد الكبير من العنف بكل أشكاله ونسب الوفيات المترتبة عنه في كل مكان: يستجيب هذا المسعى للتحوف المطروح في العديد من الدول عبر العالم من أن الناس يخشون على حياتهم ولديهم درجات متفاوتة من الثقة في قدرة حكوماتهم على ضمان الحماية الجسدية و رعاية حقوقهم. هذا المسعى يدعو الحكومات إلى ضمان حمايتهم من قبل الدولة من خلال السهر على الحفاظ على الأمن في إطار حقوق الإنسان وتعزيز الثقافات التي لا تعتمد على العنف كطريقة لحل النزاع. في الوقت الذي يدعو فيه هذا المسعى إلى القيام بما يجب في الدول المتأثرة بالنزاعات، هو ينطبق كذلك على كافة الدول بالتساوي ويتطلب وضع حد لنقائات الإفلات من العقوبة القضائية وكذا التقليل من بعض الأشكال الخاصة من العنف، على غرار العنف القائم على نوع الجنس وعنف العصابات والعنف المرتبط بالمخدرات وحشية الشرطة.
- ترابطات مسعى التنمية المستدامة: المسعى 3 (الصحة الجيدة و الرفاهية)، المسعى 4 (تعليم ذو جودة)، المسعى 5 (المساواة بين الجنسين)، المسعى 11 (المدن والمجتمعات المستدامة)
- 16.2** وضع حد للتعسف والاستغلال والتهميش وكل أشكال العنف والتعذيب ضد الأطفال: يدعو هذا المسعى الدول إلى تنفيذ قوانين وأنظمة فعالة لحماية الطفل وضمان أن يكون الأطفال في معنى عن سلسلة من الإساءات. ونطاق واسع من المشاكل المحددة من الاعتداء على الأطفال التي هي متضمنة في هذا المسعى، بما فيها الإتهام الجنسي بالأطفال، عمالة الأطفال، العقاب البدني من قبل مقدمي الرعاية واستخدام الأطفال كجنود. هذا المسعى مدعوم من قبل اتفاقية الأمم المتحدة
- حول حقوق الطفل وكذلك اتفاقيات أخرى جوهية ودولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود والبروتوكول الاختياري بشأن الإتهام بالبشر. هذا يتطلب تجنيد منهج موحد يعمل على تعزيز القوانين المحلية و تطبيق هذه القوانين
- وتوطيد التعاون عبر الولايات القضائية من خلال وكالات تنفيذ القانون لمعالجة التجاوزات الدولية لحقوق الطفل.
- ترابطات مسعى التنمية: المسعى 3 (الصحة الجيدة و الرفاهية)، المسعى 5 (المساواة بين الجنسين)، المسعى 8 (النمو الاقتصادي المستدام والعمل اللائق للجميع)
- 16.3** تعزيز سلطة القانون على الصعيدين الوطني والعالمي وضمان المساواة في الوصول إلى العدالة للجميع: يتمحور هذا المسعى حول حصول الدول على قوانين وعلى أنظمة عدالة فعالة ونزيهة ويمكن الوصول إليها بحيث تعمل كلها معا على ضمان الأمن والحماية لكل الناس وتمكين السبل الهادئة لإصلاح الجرمين والجنح المدنية. فتقوية سلطة القانون تتطلب تمرير القوانين العادلة التي تحترم حقوق الإنسان من جهة وكذا تطبيق تلك القوانين من قبل مؤسسات العدالة القادرة فعليا على التحقيق والمتابعة والفضيل في الجرائم المزعومة. هذا المسعى مدعوم بقوة من قبل وسائل تنفيذ السبعين 16 و 16. ب. اللذان يتمحوران حول تعزيز مؤسسات القانون والعدالة ومعالجة التمييز.
- ترابطات مسعى التنمية المستدامة: المسعى 5 (المساواة بين الجنسين) المسعى 10 (تقليص الفوارق) المسعى 11 (المدن والمجتمعات المستدامة) المسعى 17 (وسائل التنفيذ والشراكات العالمية)
- 16.4** بحلول العام 2030، ينبغي الحد بشكل كبير من التمويل غير المشروع وتدفق الأسلحة وتعزيز استرجاع وإعادة الأصول المسروقة ومكافحة كل أشكال الجريمة المنظمة: يعكس هذا المسعى أولويات الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود والبروتوكولات الثلاثة حول الإتجار بالأشخاص، تهريب المهاجرين والتصنيع والإتهام بالأسلحة النارية. إلى المدى الذي ترتبط فيه بالتدفقات المالية الغير مشروعة واسترجاع الأصول، وتعكس أيضا الالتزامات في الفصل 5 المترتبة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وعن أجندة عمل أديس أبابا – الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث حول التمويل والتنمية. الالتزام بالحد من تدفق الأسلحة الغير مشروعة هو أيضا انعكاس لمعادلة تجارة الأسلحة التي تنظم تدفق الأسلحة على مستوى العالم.
- ترابطات مسعى التنمية المستدامة: المسعى 1 (التخفيف من حدة الفقر)، المسعى 8 (النمو الاقتصادي المستدام والعمل اللائق للجميع)، المسعى 17 (وسائل التنفيذ والشراكات العالمية)
- 16.5** الحد الكبير من الفساد والرشوة بكل أشكالها: لهذا المسعى جذوره في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي أبرمت مع 177 طرفا دوليا لحد الساعة. هذه الاتفاقية تدعو الأطراف الدولية إلى معالجة الفساد والرشوة من خلال نطاق من الوقاية والأنشطة التطبيقية. هذا المسعى يتطلب مجهودات على المستوى الوطني لمعالجة الفساد صغيرا كان أم كبيرا وكذلك مجهودات في التعاون القضائي للقضاء على الفساد العابرا للحدود في الصناعات الاستخراجية وما إلى ذلك. وهذا المسعى أيضا يتداخل مع المسعى 16.4 فيما يتعلق بالقضاء على التدفقات المالية غير المشروعة وتسهيل استرجاع الأصول المتعلقة بحالات الفساد.
- ترابطات مسعى التنمية المستدامة: المسعى 5 (المساواة بين الجنسين)، المسعى 8 (النمو الاقتصادي المستدام والعمل اللائق للجميع)
- 16.6** تطوير مؤسسات فاعلة ومساءلة وشفافة على كافة الأصعدة: هذا الهدف هو ركيزة لكامل جدول الأعمال 2030 فيما يخص تدعيم وتقوية المؤسسات بصفة عامة لضمان أن تكون قادرة على ضمان عهدها في خدمة الشعب. فهي تكمل وتعزز السبعين 16.7 و 16.8. وكذلك وسيلة التنفيذ 16.1 و العكس صحيح. مع إقرار صريح بالطبيعة الشاملة للمسعى 16 فإنه يحتوي على إمكانات تغيير هامة، فمعالجة هذه المسائل سوف تعمل على ضمان أن الحكومات ستفي بالتزاماتها بكامل جدول الأعمال 2030 من خلال تقديم السلع الأساسية والخدمات وتعزيز الحكم الرشيد. في المحصلة، ضمان أن المعطيات والمؤشرات اللازمة لقياس مدى فعالية ومساءلة وشفافية المؤسسات تعكس حقيقة إدراك وخبرات الشعب الحالية سيلعب دورا حاسما لبلوغ هذا الهدف.
- ترابطات مسعى التنمية المستدامة: كامل مساعي التنمية المستدامة الأخرى
- 16.7** ضمان صنع القرار المتجاوب والشامل والتشاركي والتشبيهي على كل المستويات: هذا الهدف يشمل الجميع ويدعم جدول الأعمال 2030 بالكامل والذي يتطلب من الحكومات أن تكون شاملة أكثر للشعب في كل جوانب مجرى صنع القرار. وعليه، فهذا يجسد طبيعة جدول الأعمال 2030 المتمحورة حول الشعب وكذا التزامه بـ "الابتكار أي شخص في الورا". وعلى غرار المسعى 16.6. فإن المؤشرات والمعطيات لقياس التقدم نحو هذا المسعى مستحتاج لأن تعكس تصورات الشعب وخبرته مع الحكومات وصناع القرار وأنه من الأحسن أن تشمل أولويات العمل تحسين عمليات التشاور. (على سبيل المثال عند صياغة القوانين ووضع السياسات وتنفيذ البرامج) وتحسين المشاركة البرلمانية (من خلال افتتاح لجان برلمانية، الإفصاح عن المزيد من المعلومات البرلمانية أو تشجيع مزيدا من التواصل من قبل المشرعين) وتنفيذ استراتيجيات خاصة للمجموعات الجدمهمشة (مثلا تخصيص حصص للنساء، الشباب أو المجموعات الأخرى الهشة بما في ذلك الذين تم تمييزهم بشكل طائفي).
- ترابطات مسعى التنمية المستدامة: كامل مساعي التنمية المستدامة الأخرى
- 16.8** توسيع وتعزيز مشاركة الدول النامية في مؤسسات الحكم الشامل: هذا المسعى يتطلب مؤسسات شاملة للعمل مع الأطراف الدولية والمجتمع المدني لوضع مبادرات فعالة لتمكين الأصوات المحلية وجهات النظر لكي ترسخ في عملهم. فهي تفتح الباب أيضا أمام الدول الأعضاء والمجتمع المدني لتشجيع على المزيد من الإدراج لممثلي الدول النامية في مجالس المؤسسات على غرار البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.
- ترابطات مسعى التنمية المستدامة: المسعى 1 (التخفيف من حدة الفقر)، المسعى 2 (إنهاء الجوع والأمن الغذائي)، المسعى 3 (الصحة الجيدة و الرفاهية)، المسعى 8 (النمو الاقتصادي المستدام والشراكات العالمية)، المسعى 10 (تقليص الفوارق)، المسعى 13 (مكافحة التغير المناخي)، المسعى 17 (وسائل التنفيذ والشراكات العالمية)

16.9 .

بحلول العام 2030، توفير الهوية القانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد: يقر هذا المسعى بأن المسائل المتعلقة بالهوية الرسمية في الغالب ما تكون في صميم قدرة الفرد الحالية والمستقبلية للالتزام مع الحكومات و قدرة الحكومة على تخطيط وتحديد الميزانية وتنفيذ فعال للخدمات الأساسية. عالميا، 2.4 مليار شخص هم بدون وثائق إثباتية قانونية³ من دون شهادة ميلاد، تقريبا من المستحيل للفرد أن يلتزم بصفة فعالة مع الخدمات والعمليات الرسمية للحكومة، لأن غياب الأوراق الثبوتية الشخصية من شأنه أن يمنع الوصول إلى التعليم والشغل والرفاهية وكذلك يصعب من الحفاظ على عدم تشغيل الأطفال ما دون سن 18 سنة. اللاجئيين والرحالة والعديد من السكان المهاجرين على المدى الطويل وبصفة غير شرعية يعانون من عدم تمكنهم من الحصول على أوراق إثباتية. دعم هذا المسعى يكمن في الحاجة إلى تسجيل مدني فعال وأنظمة إحصائية حيوية التي من شأنها أن توفر الهوية الشرعية بالإضافة إلى تسجيلات الميلاد والزواج والوفاة.

ترابطات مسعى أهداف التنمية: المسعى 3 (الصحة الجيدة والرفاهية)، المسعى 4 (التعليم ذو الجودة)، المسعى 5 (المساواة بين الجنسين)، المسعى 10 (تقليص الفوارق)، المسعى 11 (المدن والمجتمعات المستدامة)

16.10 .

ضمان وصول العامة إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، بالتوافق مع القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية: يعكس هذا المسعى أن حرية المعلومات هي الحجر الأساس لكافة أشكال حقوق الإنسان الأخرى وهو يعزز إنجاز كامل مساعي التنمية المستدامة. الوصول إلى المعلومة يعتبر عاملا حاسما في ضمان الشفافية التي هي بمثابة غاية بذاتها وسيلة لتقوية الشعب قصد زيادة التزامه بتطوير ذاته بنفسه. حاليا أكثر من 100 بلد لديه بعض القوانين القائمة التي تنص على حرية المعلومة، إلا أن التطبيق يختلف⁴ اتفاقية مكافحة الفساد تدعو الدول الأعضاء إلى إعطاء الأولوية للوصول إلى المعلومة في المادة 10 .

ترابطات مساعي التنمية المستدامة: المسعى 4 (التعليم ذو الجودة)، المسعى 5 (المساواة بين الجنسين)، المسعى 8 (النمو الاقتصادي المستدام والعمل اللائق للجميع)، المسعى 9 (البنية التحتية المستدامة والابتكار)، المسعى 10 (تقليص الفوارق)، المسعى 11 (المدن والمجتمعات المستدامة)

المسعى 16 أهداف وسائل التنفيذ

تم تضمين أهداف وسائل التنفيذ، في كل مسعى من مساعي التنمية المستدامة. فهي تلتفت الانتباه إلى العمل التمكيني الذي يدعم إنجاز لب أهداف مساعي التنمية المستدامة والتي من الأحسن أن تُقرأ جنبا إلى جنب مع مسعى التنمية المستدامة 17، والذي يهدف بشكل صريح إلى "تعزيز وسائل التنفيذ وإلى إعادة إحياء الشراكات الدولية من أجل التنمية المستدامة"، بالإضافة إلى أجندة عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث حول التمويل والتنمية.

16. أ.

تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي، من أجل بناء القدرة في كافة المجالات، بالأخص في الدول النامية، للوقاية من العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة:

وسيلة التنفيذ هذه تستهدف استكمال المسعى 16.6 حول بناء المؤسسات وتداخل مع المسعى 16.1، الذي يرمي بالخصوص إلى معالجة الجريمة الشنيعة والمسعى 16.4 الذي يتمحور على سبيل المثال لا الحصر حول التعامل مع الجريمة المنظمة، فمن دون مؤسسات فعالة قادرة على ضمان تفاعلات مشروعة آمنة بين الشعوب وحكوماتهم، لا يمكن لأجندة المسعى 16 أن تتحقق.

ترابطات مسعى التنمية المستدامة: المسعى 4 (التعليم ذو الجودة)، المسعى 5 (المساواة بين الجنسين)، المسعى 17 (وسائل التنفيذ والشراكات العالمية)

16. ب.

تعزيز وإنفاذ القوانين والسياسات غير التمييزية من أجل التنمية المستدامة:

هذا الهدف لوسيلة التنفيذ يعكس كون أجندة المسعى 16 بكاملها مدعومة بمنظور مؤسس على حقوق الإنسان والذي يتطلب عدم التمييز في كل جوانب التنفيذ. . يعد أيضا استراتيجية عملية لتعزيز الشمولية والمشاركة. التمييز الرسمي وغير الرسمي بإمكانه أن يحرم بشدة الأفراد من قدرتهم على المشاركة في العالم المحيط بهم، فإقصاؤهم من مناصب الشغل والخدمات العامة أو حتى أحيث من ذلك القيام باضطهادهم من قبل الحكومة من شأنه أن يحد من حقوقهم بفضاعة ويحرمهم من فرص التنمية. لا بد أن يعالج التمييز بكل أشكاله إذا كان الهدف المنشود هو بلوغ الحكم الشامل والمسالمة.

تداخلات مسعى التنمية المستدامة: المسعى 4 (التعليم ذو الجودة)، المسعى 5 (المساواة بين الجنسين)، المسعى 8 (النمو الاقتصادي المستدام والعمل اللائق للجميع)، المسعى 10 (تقليص الفوارق)، المسعى 11 (المدن والمجتمعات المستدامة)، المسعى 17 (وسائل التنفيذ والشراكات العالمية)

الجزء 2: التحضير للالتزام بالمسعى 16 على المستوى الوطني

كل الدول و كل أصحاب المصلحة الذين يعملون في إطار شراكة التعاون سيقومون بتنفيذ هذه الخطة . . . نحن عازمون على أخذ خطى التغيير الجريئة نظرا للحاجة الماسة لها لتحويل العالم نحو طريق مستدام و مرن . فيما نحن مقبلون على هذه الرحلة الجماعية، فإننا نتعهد بألا نترك أحداً في الورا.

تحويل عالمنا: جدول الأعمال 2030 من أجل التنمية المستدامة

تحليل المشهد : تحليل الثغرات

تحضيراً للعمل على تنفيذ المسعى 16 الخاص ببلدك و عمليات المساءلة الفاعلة، من المفيد البدء بالعملية الأولية من التحليل و التخطيط كي يتم تحديد غالبية نقاط الدخول الاستراتيجية للعمل . المسعى 16 هو أجندة واسعة بحيث توجد هنالك فرصا هائلة يمكن إدراجها . ينبغي اتخاذ تحليل للثغرات و النظر إلى أيّ من الأهداف التي يحتويها المسعى 16 لا تتم معالجتها بطموح في سياقها الوطني؟ من القائم على معالجة هذه الثغرات و كيف يقومون بذلك؟

في حين أن تحليل الثغرات الأولي للمسعى 16 سيكون جد هام لأهدافك الخاصة، يمكنه أن يكون مصدرا نافعا للحكومة أيضا . دون شك سيوسع من مقدرة الدوائر الحكومية في محاولة تنفيذ مساعي التنمية المستدامة السبعة عشر و سيقدم المساعدة اللازمة في عملية جمع المعطيات و مباشرة تحليل السياسات القائمة و القوانين و الممارسات، و اقتراح الأجوبة الموصى بها يمكن أن يكون عونا كبيرا . في الحقيقة، إن العمل البناء و الإيجابي مع الجهات الحكومية سيعمل على بناء الثقة و العلاقة الطيبة اللازمة مع هكذا زملاء، التي من شأنها أن تعظم الأثر عندما تنكشف الفرص .

هناك عدة طرق لمباشرة تحليل الثغرات الأولي، لا داعي لاتباع منهجية ما أو أي شكل محدد للتقرير . اعتمادا على الفكرة الأساسية لمنظمتكم، من الممكن أن يتم تحليل كامل أهداف المسعى 16 أو أن يتم اختيار حزمة من الأهداف التي تُمَّتُّ بالصلة لنفس المسألة (مثلا على ذلك معالجة الفساد أو تعزيز الوصول إلى العدالة) أو حتى هدفا واحدا فقط.

مع تبني جدول الأعمال 2030 يُلفت الانتباه للمستوى الوطني، أين تعمل الحكومات بمفردها مع نطاق من أصحاب المصلحة، فستحتاج إلى تأسيس هيكل للتنفيذ سيعمل على تحديد الخطوات المحلية الفعلية الملائمة . في الوقت الذي سيتواصل فيه العمل على المستوى الدولي - من خلال الهيئات التابعة للأمم المتحدة المكلفة بدعم التنفيذ و دعم مجموعات العمل الحكومية المتعددة (انظر الجزء 5) - تركيز المرحلة القادمة من مسعى التنمية المستدامة سينصب على توطئ كل مسعى من مساعي التنمية المستدامة بحيث تكون الخطط التي يتم تعبيرها محليا من الممكن تطويرها و ربطها بالمؤشرات و الإنجازات و نقاط النهاية الواقعية . لما يبدأ العمل الوطني بجدية، بإمكان المجتمع المدني أن يستفيد من العمل بصورة منتظمة مع العمليات الوطنية عن طريق تحديد من سيتم العمل معهم و لأي غاية . هكذا تخطيط يساعده على ضمان أن تكون المصادر المحدودة مُنصَّبة كلياً على الجهود التي ستحدث الأثر الأكبر.

الشكل س : مباشرة تحليل الثغرات العاجل

حدد من المسؤول عن عملية التنفيذ

فكر في من سيقود وكيف يمكن للشركاء أن يساهموا في الأنشطة الرئيسية. الاعتبار يجب ان يكون منصبا على أصحاب المصلحة الوطنيين على غرار الوزارات والجهات التشريعية، وكذا الدعم الذي يمكن أن يقدم من قبل الشركاء الجهويين والدوليين.

قيم التحليل الحالي بشكل تشاركي

فكر في ممارسة جيدة قائمة والتي يمكن أن يبنى عليها، الثغرات الرئيسية والعقبات الرئيسية التي ينبغي تعديلها أو تغييرها. أين توجد السياسات والخطط القائمة (على سبيل المثال خطة التنمية الوطنية، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، القانون القطاعي واستراتيجية العدالة)، كلها نقاط ينبغي مراجعتها وتقييمها في مقابل التزامات المسعى 16 للتنمية المستدامة.

حدد الجوانب ذات الأولوية وقدم التوصيات

قسّم أولويات خطة العمل الخاصة بك إلى قصيرة الأمد (0-5 سنوات)، متوسطة الأمد (5-10 سنوات) وطويلة الأمد (10-15 سنة). الاعتبار يجب أن يمنح إلى سياسة التعديلات والتعديلات القانونية والتعديلات الدستورية.

حدد المصادر اللازمة لعملية التنفيذ

فكر في الموارد المالية والبشرية المطلوبة. فرق العمل القائمة، جماعات أصحاب المصلحة وميكانيزمات التنسيق (بما في ذلك الذين تم تعيينهم لمساندة مساعي التنمية المستدامة) التي ينبغي تحديدها وضرورة تقييم قدرتها. الميزانيات الموجودة – من قبل التمويل الوطني والمصادر الممنوحة – يجب التفكير فيها أيضا

شارك تحليل الثغرات مع الحكومة

من الناحية المثالية، سيتوجب على الشركاء الحكوميين الاسهام في تحليل أولي للثغرات، ولكن إذا كان الأمر يتعلق بعمل يقوده المجتمع المدني البحث، من المهم بمكان تقديم النتائج الخاصة بك إلى أصحاب المصلحة الحكومية لتشجيع إقبالهم.

لأموزج فارغ لهذه الأداة أنظر الملحق 1:

نصيحة
كن في حالة تأهب للفرص لاستخدام نتائج التحليل الوطني الذي تمت مباشرته من قبل عمليات الجماعات الحكومية في تحليلك الخاص. على سبيل المثال، التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد يتطلب من الأطراف الدولية المشاركة في مراجعة آليات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد⁵. هذه الآلية تتطلب أن تتخذ كل دولة على حدى تحليلها الذاتي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف الموجودة في الهيكل الوطني الحالي لمكافحة الفساد. تم استكمال حلقة المراجعة التي تضمنت تطبيق القانون والمساعدة القانونية المتبادلة في 2015 و الحلقة القادمة ستركز على الوقاية واسترجاع الأصول وستستمر من 2015 إلى غاية 2020. بإمكانك العمل مع حكومتك للوصول إلى التقييمات الذاتية الموجودة حاليا لتزويد تحليل الثغرات الخاص بك، و يتوجب عليك أن تبقى في حالة تأهب للفرص لكي تشارك في العمل التقييمي الذاتي المقبل. حاليا، مكتب الأمم المتحدة حول المخدرات والجريمة يعمل مع الأطراف الدولية لوضع مراجعة عمل مشابهة لصالح اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للقارات، والتي يمكن إشراك المجتمع المدني فيها بشكل مفيد.⁶

نصيحة
عندما تقدم تحليلك إلى الحكومة، تأكد من أنه مختصرا ومركزا على الوضوح وعلى التوصيات المبنية على العمل. فالتما ما تكون الحكومات مغرقة بالمعلومات المتعلقة بمساعي التنمية المستدامة السبعة عشر، فتركيزك سيزيد من حضور أن يتم قراءة واستخدام تحليلك الخاص. في هذه المرحلة المبكرة يبحث صناع السياسة عن الأفكار، لذا فإن مجموعة عملية من الأجوبة ستكون الأوفر حظا في تحقيق النجاح.

بمجهوداتك نحو دعم التنفيذ . تظهر الخبرة أن هكذا تحليل سوف يتطلب الذهاب إلى أبعد من تحديد أصحاب المصلحة فقط وإنما يجب أن يعكس أهمية كل صاحب مصلحة محددة و كذا القدرة التي يمتلكها كل واحد منهم للتأثير على جدول أعمال المسعى 16 و امكاناتهم و احتياجاتهم و كذا انفتاحهم الحالي على المشاركة .

تحديد الأهداف و الشركاء : تحليل أصحاب المصلحة

دعما لأي تحليل للثغرات، سيكون من المفيد إجراء تحليل صاحب المصلحة لتحديد أي نوع من الأهداف الدستورية سيكون لها الأثر الأكبر و التي أو التي يمكنها أن تساهم كشريك فعال . سيساعدك هذا على تحديد الجهة التي يمكنك العمل معها بشكل مفيد بطريقة أكثر منهجية في مضيق قدما

الشكل س : عدة الأدوات الخاصة بتحليل أصحاب المصلحة

الشكل س : عدة الأدوات الخاصة بتحليل أصحاب المصلحة		
لغوى العليا للتأثير على التغيير	لتي:	أثر:
	أصحاب المصلحة من ذوي الأولوية المتوسطة التي سوف تحتاج إلى العمل معهم والانخراط كلما سنحت الفرصة للتأثير	أصحاب المصلحة من ذوي الأولوية القصوى الذين لديهم القدرة على التأثير واتخاذ القرارات لدعم أهداف الدعوة العامة الخاصة بك
	أمثلة : وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني	أمثلة : واضعي السياسات وصناع القرار المحليين أو الوطنيين والمسؤولين رفيعي المستوى
القوى الصغرى لإحداث التغيير	ارصد:	أعلم، شاور وأشرك:
	أصحاب المصلحة من ذوي الأولوية المنخفضة للإشراك فقط عندما تسمح به الموارد أو عندما يكون هناك قيمة مضافة محتملة إلى واحد من الأهداف الخاصة بك	أصحاب المصلحة من ذوي الأولوية المتوسطة الذين يمكن أن يكونوا الأكثر تضررا من هذه المسألة، وسيكون مفيدا للتشاور معهم و تبقى على اطلاع على عملك
	مثال : الشركات المحلية المتضررة من القضايا	على سبيل المثال : المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة المحلية من الذين تأثروا بالقضايا التي تغطيها
لا تهمهم كثيرا و / أو لا تعمل بشكل وثيق في القضايا		
تهمهم كثيرا و / أو تعمل بشكل وثيق في القضايا		

لأنموذج فارغ لهذه الأداة أنظر الملحق 2:

مقتبس من الخطة الدولية، المبادرة الأولى للتعليم الشامل لمجموعة دعوة الشباب، اليونيسكو، و عالم في مدرسة (2014) عدة الأدوات للدعوة: التعليم الذي نريده، ص 28

هذه المسألة من تقبل الحكومة لمشاركة المجتمع الدولي هي بالأخص حاسمة في تنفيذ المسعى 16 لأن جدول الأعمال اساسا يتطرق إلى مسائل حساسة كالفساد، سلطة القانون، و تجاوب الحكومة . في بعض الدول، تكون الحكومة سباقة في اشراك المجتمع المدني في خضم العملية التنموية لجدول الأعمال 2030 و دعم مساعي التنمية المستدامة، و لكن في بعض الدول الأخرى، تكون عملية إشراك المجتمع المدني للعمل مع الحكومة لإحداث التغيير صعبة للغاية . التحدي الرئيسي للساحة المدنية المتقلصة سيستمر في طرح الإشكال في بعض الاختصاصات . إلا أنه و حتى في هذه الظروف، يمكن لتحليل أصحاب المصلحة أن يكون مجديا للغاية في عملية التقييم المنهجي لإمكانات المشاركة مع مختلف الجهات الحكومية . في حين أن العديد قد لا يميل إلى العمل مع المجتمع المدني، إلا أنه يمكن لبعض المسؤولين أو الدوائر الفردية أن تكون أكثر تفتحا للنقاش و الشراكات.

الشكل س : إدراج أصحاب المصلحة المحتملة في الخطط التفصيلية لأصحاب المصلحة الوطنية

الحكومة الوطنية	
السلطة التنفيذية	<p>سيكون على عاتق السلطة التنفيذية للحكومة المسؤولية الرئيسية لتنفيذ مساعي التنمية المستدامة لأنها مخولة دستوريا لتسيير الميزانية الوطنية وقيادة أو تنسيق وضع وتنفيذ السياسات والبرامج الوطنية.</p> <ul style="list-style-type: none"> المجلس الوزاري : المجلس الوزاري هو عادة هيئة صنع القرار المركزي للحكومة ولذا فهو يتألف من الوزراء الرئيسيين الذين يتحملون مسؤولية الإدارات الرئيسية . يمكن ألا يكون للعديد من وزراء المجلس الوزاري أي علاقة سابقة بمشاورة ومفاوضات مسعى التنمية المستدامة، لذا فعلى المجتمع المدني أن يقدم إحاطات لمجلس الوزراء حول المسعى 16 كي يتم بناء الثقة وفتح قنوات مشاركة المعلومات . الوزراء /الوزارات : من أجل المسعى 16 ، لا توجد وزارة جلوية واحدة سترتب عليها مهمة قيادة أنشطة التنفيذ . و عليه، فإن أي رسوم تفصيلية منجزة من قبل أصحاب المصلحة سوف تكون في حاجة لتقييم خيارات المشاركة مع وزارات متعددة، بما في ذلك المسؤولين عن القانون والعدالة، والخدمة العامة، والخزانة / الشؤون المالية والحكم المحلي اللجان الوزارية المشتركة : بالإشارة إلى الطبيعة الشاملة للمسعى 16 ، سيكون من المفيد للحكومة تشكيل فريق للتنسيق المشترك بين الوزارات أو مجموعة من المسؤولين في قطاعات محددة، تجمع بين الحكومات المعنية وأصحاب المصلحة غير الحكومية (انظر الجزء 3) . إذا كان ذلك ممكنا، ينبغي أن يدرج هذا في أي رسم تفصيلي لأصحاب المصلحة .
السلطة التشريعية	<p>لدى معظم الهيئات التشريعية مزيجا من المسؤوليات التي يمكن أن تتصل بتنفيذ مساعي التنمية المستدامة، بما في ذلك : وضع القوانين (من مناظرات وتمرير للميزانية الوطنية) و معاهدات المراجعة قبل وبعد التصديق وإجراء الرقابة على الهيئات الحكومية وتمثيل مصالح الناس الذين ينتخبوهم . يمكن للتحالفات أن تتم مع المشرعين بشكل فردي، مع اللجان البرلمانية وحتى مع الأحزاب السياسية التي تدعم المشرعين المنتخبين وغالبا ما تقدم المشورة في مجال السياسات والتوجيه . كل هذه الأمور يمكن أن تدرج في تحليل أصحاب المصلحة.</p>
القانون و مؤسسات العدالة	<p>يهدف المسعى 16 صراحة إلى " توفير الوصول إلى العدالة للجميع "، وجعل المحاكم والنظام القضائي جزءا لا يتجزأ من نظم المساءلة الوطنية . و سيكون للمحاكم العليا أيضا دور محدد كحكام دستوريين و كحماة لحقوق الإنسان . وتنتشر الأهداف المؤسسية عبر النظام القضائي وتشمل الشرطة والمدعين العامين والقضاة ونظام السجون والوزارات التي تتعامل مع العدل والشرطة والمؤسسات العاملة للتصدي للعبث، والتدفقات المالية غير المشروعة / غسل الأموال القائم على نوع الجنس (مثل الوحدة الوطنية للاستخبارات المالية) و وحدة التحريات المالية) والبنك المركزي) ويمكن أيضا تحديد وحدات الشرطة المتخصصة أو فرق عمل مكافحة تهريب الأشخاص أو حماية الأطفال.</p>
الحكومات دون الوطنية	
الحكومات المحلية	<p>في العديد من البلدان، غالبا ما تلعب الهيئات الحكومية دون الوطنية (إذا كانت حكومة الدولة وهيئات المجلس أو منطقة محلية) دورا رئيسيا في الأنشطة ذات الصلة بالمسعى 16 (على سبيل المثال، خدمات الشرطة والمحاكم المحلية، وآليات التظلم-الجبر ونشر المعلومات) . اعتمادا على ما إذا كانت تخطط للتركيز على مناصرة وطنية لسياسات المسعى 16 أو بالأخص حول القضايا المحلية للمسعى 16 ، قد تحتاج أن تتناول تحليلا للاعبين على المستوى المحلي في أي رسم تفصيلي لأصحاب المصلحة . من الناحية المثالية، يجب عليك أيضا تفصيل الإدارات والوكالات الحكومية العديدة العاملة على الصعيد المحلي، فهذه الأخيرة قد تمتلك كل القدرات المختلفة لتوفير فرص متعددة للمشاركة.</p>
مؤسسات المساءلة (المستقلة)	
مؤسسات المساءلة (المستقلة)	<p>يركز المسعى 16 بشكل واضح على تحسين المساءلة المؤسسية والفعالية . على هذا النحو، قد تحتاج إلى تحليل شبكة من مؤسسات المساءلة داخل المحتوى الخاص بك . ويحضى العديد من هذه الهيئات بدعم مالي من الحكومة ولكن يتم إنشاؤها قانونيا وهي تعمل بشكل مستقل . على سبيل المثال، فإن معظم البلدان لديها ما يشبه المؤسسة العليا للرقابة المالية (SAI) ولجنة الخدمة العامة (PSC) . سيضطر العديد أيضا إلى إيجاد مزيج من أمناء المظالم، ولجنة الإعلام واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان و / أو هيئة مكافحة الفساد . في بعض البلدان، ستكون هناك هيئات حكومية مكلفة بوظائف معينة للمساءلة (على سبيل المثال وحدة للشرطة لمكافحة الفساد، وحدة استخبارات مالية مقرها في وزارة الخزانة، وهي وحدة لحقوق الإنسان ومقرها في وزارة العدل أو آلية للتظلم-التعويض استنادا داخل كل قسم) .</p>
المجتمع المدني	<p>المسعى 16 هو الهدف الشامل لعدة قطاعات من شأنها أن تكون ذات صلة بعمل العديد من المنظمات غير الحكومية، لذلك سيكون هناك العديد من الفرص لإقامة شراكات مع المجتمع المدني، سواء من خلال تحالفات رسمية أو شبكات / تحالفات أكثر مرونة . المجتمع المدني يمكن أن يشمل ليس فقط منظمات المجتمع المدني الرسمية، لكن أيضا النقابات والمؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث، ومجموعات الشباب والمهافل العامة على الانترنت . والجدير بالذكر أن واحدا من التحديات في العمل كجزء من التحالف قد يكون ضمان أن تبقى الشراكات استراتيجية وهادفة، اتساع نطاق العديد من أهداف المسعى 16 يمكن أن يوسع من مجال الائتلافات الأمر الذي يجعل عملية التنسيق أكثر تحديا.</p>
المنظمات المجتمعية	<p>كان من بين الانتقادات الموجهة للأهداف الإيمائية الالفية أن جدول الأعمال الدولي كان مدفوعا من قبل المجتمع الدولي و / أو مجموعة صغيرة من نخب السياسة . في حين لم يشارك العديد من منظمات المجتمع المدني في إنشاء مساعي التنمية المستدامة SDGs، لا يزال هناك فهم محدود ومشاركة محتشمة من المنظمات غير الحكومية المحلية، والجهات الفاعلة في المجتمع . على هذا النحو، قد يكون من المفيد لأي رسم تفصيلي لأصحاب المصلحة تحديد الخيارات المتاحة لإشراك المجتمعات المحلية .</p>
وسائل الإعلام	<p>تحديد الفرص المتاحة للعمل مع مجموعة من وسائل الإعلام – التقليدية والاجتماعية على حد سواء – يمكن أن يكون مفيدا إذا كنت تنوي الانخراط في الدفاع عن السياسات و / أو التعليم العام، حيث أن التوعية الإعلامية وقد ثبت منذ فترة طويلة أنها استراتيجية فعالة لصالح منظمات المجتمع المدني لتوسيع نطاقها واعطاء صدى أكبر لأنشطتها . كما تقدم وسائل الاعلام الاجتماعية الفرص لتطوير الرسائل دون أي تكلفة تقريبا، وحتى إن كانت في البلدان ذات الوصول المحدود للانترنت، سيكون من المهم بشكل خاص تحديد الفرص المتاحة لكي تكمل هذه الأنشطة ووسائل الاعلام عن طريق شراكات مع وسائل الإعلام التقليدية، مثل الصحف ومحطات الإذاعة والبيث التلفزيوني.</p>

وضع خطة عمل

من أجل تعظيم أثر جهودك المبدولة، يمكن أن يكون من المفيد جدا وضع خطة عمل مكتوبة، والتي سوف تساعد على توضيح ما تريد القيام به بالضبط، لماذا تريد أن تفعل ذلك وكيف سيتم القيام به. بغض النظر عن حجم المؤسسة، فإن الممارسات الجيدة تشير إلى أنه يمكن أن يكون من المفيد وضع مثل هذه الخطة من خلال عملية تشاركية، مما سيساعد على بناء الملكية على الخطة والاستفادة من مجموعة واسعة من الأفكار والخبرات. مثل هذه الخطة يمكن لها أن تبني على المعلومات المكتسبة من خلال تحليل الثغرات القائم و / أو تحليل أصحاب المصلحة. فعند وضع الخطة، يمكن لها أن تكون مفيدة لتجميع أفكارك حول بعض الأسئلة الأساسية.

لماذا تعمل على هذه المسألة؟ الخطوة الأولى هي لتوضيح الهدف الأساسي الخاص بك. هل تضغط من أجل تغيير معين في السياسة / القانون (قانون الإصلاح مثلا أو زيادة مخصصات الميزانية)؟ هل لديك نشاطا أو فكرة برنامج تريد من الحكومة أن تنفذه؟ هل تريد رفع مستوى الوعي العام لدى الجمهور من أجل تشجيع المواطنين على مساءلة الحكومة عن تنفيذ مساعي التنمية المستدامة؟ هل تريد من الحكومة معالجة قضية ذات صلة بمجموعة معينة من الناس (مثل النساء أو السكان الأصليين)؟

من تريد أن تستهدف؟ ما أن تكون قد قررت ما تأمل في تحقيقه، تحتاج إلى أن تحدد بالضبط ما الذي يجب أن تستهدفه كي يكون له أكبر الأثر. هنا يمكنك الاعتماد على الرسم التفصيلي لأصحاب المصلحة الذين قد تكون عينتهم (انظر الجزء 2). إذا كنت ترغب في استهداف صناع القرار، من الذين لديهم بالضبط السلطة أو النفوذ لمساعدتك في الحصول على التغيير الذي تريد؟ هل يجب عليك أن تستهدف الحكومة الوطنية أو المحلية؟ السياسيون والأحزاب السياسية أو أعضاء منتخبي البرلمان (النواب) أو مجموعة واضحة من المؤسسات التي تشارك جميعها في مشكلتك (مثل مؤسسات القانون والعدالة على مختلف المستويات)؟ لا تنسى أن الأفراد داخل هذه المؤسسات هم الذين سيكون لديهم القدرة على إجراء التغيير، لذلك كن واضحا قدر الإمكان عند تحديد الأهداف الخاصة بك. حتى إذا كان هدفك هو زيادة الوعي العام، هل هذه الشبكة لديها ميزة نسبية أكبر في الوصول إلى سكان الريف والشباب والنساء؟ وغيرها من المنظمات العاملة في مجال معين بالفعل، وإذا كان الأمر كذلك، هل سيكون من المفيد الدخول في شراكة معهم أو هل يمكن أن يكون لها تأثير أكبر في مكان آخر؟

ماذا تنوي أن تفعل؟ في المراحل المبكرة من وضع الاستراتيجيات الخاصة بك، قد يكون هذا القسم أكثر أو أقل تفصيلا، اعتمادا على الموارد المؤكدة وسواء أكنت في محاولة للبدء بشيء جديد أو بناء على عمل قائم، أنت لا تحتاج إلى أن تبين بالتفصيل كل عنصر من عناصر النشاط، ولكن سيكون من المفيد أن تبدأ في التفكير من خلال ما هو واقعي، سواء / كيف تريد الابتكار وما / شركاات الموارد التي سوف تحتاج إليها. لما يبدأ تشكل نهجك الاستراتيجي الشامل، يمكنك وضع خطط نشاط أكثر تفصيلا. على سبيل المثال، الجزء 4 يناقش كيفية تطوير أفكار أكثر تفصيلا فيما يتعلق برسائل الدعوة وإصلاح القوانين.

نصيحة

تذكر أن المؤسسات ليست كتل غير شخصية، بل هي مكونة من أشخاص مختلفين و بأولويات مختلفة. على الرغم من أن بعض المسؤولين في الحكومة قد لا يحرصون على عقد شراكة معك حول تنفيذ المسعى 16 على الفور، يمكنك البحث عن "الداعمين" الذين هم على استعداد للمساعدة في دفع جدول الأعمال إلى الأمام. الوزراء بشكل فردي، وأعضاء المجلس التشريعي ورؤساء الإدارات أو الوحدات الخاصة - قد يكون جميعهم مفيدا في مساعدتك على التحكم في تعقيدات العمليات الحكومية، وتحديد نقاط الدخول الخاصة بك يمكن أن يكون له أكبر الأثر في كيفية توجيهها بطريقة أكثر فعالية.

نصيحة

العمل ضمن شبكة، وهو تحالف أو شراكة يمكن أن يشكل تحديا لمنظمات مختلفة والتي في كثير من الأحيان لديها أولويات ومكونات مختلفة. لزيادة احتمال وجود شراكة تحقق أهدافا أكثر فعالية، برجي النظر في النقاط التالية من SDGs عدة أدوات الدعوة SD2015 و عدة أدوات الدعوة لصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) : دليل للتأثير على القرارات التي من شأنها تحسين حياة الأطفال.⁷

1. ينبغي على الشركات أن تكون تكتيكية واستراتيجية. على الرغم من توفر مجموعة واسعة من الاستراتيجيات، يجب أن يتم اختيار التكتيكات و / أو الشركاء الذين يمكن أن يمارسوا الضغط الأكبر على صناع القرار. نادرا ما تستجيب صناع القرار لضغوط من جانب واحد، وسوف يتطلب عدة مبادرات للدعوة.
2. الشركات في المنطقة المشتركة بين الشركاء من حيث إيصال الرسائل والاتفاقات، على الرغم من الاختصاصات التنفيذية المختلفة والإجراءات التي قد تكون موجودة، لممارسة نفوذها وتشجيع التغيير. وينبغي أن تشارك
3. الشركاء في جميع جوانب العمل الدعوي. في كثير من الأحيان أفضل الشركاء هم أولئك الذين شاركوا منذ البداية، أثناء تحليل الوضع، لأنهما يشتركان في مسؤوليتها لتحديد المشكلة ووضع الحلول اللازمة لتصحيحها.
4. الشركات المخاطر الحالية إذا فشلوا. ولذا فمن الضروري أن يكون "على بينة من المخاطر".
5. النظر في أسلوب التنظيمي والثقافة يمكن أن تساعد في علاقة العمل والتعاون.⁷

أداة 3: وضع خطة للدعوة

وضع خطة للدعوة			
			<p>ما يحتاج إلى تغيير؟</p> <p>نصيحة: تعرف على أي القضايا التي لا تريد التركيز عليها، واختر أهدافاً موجزة وعملية المنحى</p>
1.			<p>ما يحتاج إلى تغيير؟</p> <p>نصيحة: تعرف على أي القضايا التي لا تريد التركيز عليها، واختر أهدافاً موجزة وعملية المنحى</p>
2.			<p>نصيحة: تعرف على أي القضايا التي لا تريد التركيز عليها، واختر أهدافاً موجزة وعملية المنحى</p>
3.			<p>نصيحة: تعرف على أي القضايا التي لا تريد التركيز عليها، واختر أهدافاً موجزة وعملية المنحى</p>
المدة	من طرف	القيام بـ	
على سبيل المثال: 3 أسابيع قبل الاجتماع الهام	مثال: مدير السياسة	مثال: مشروع ورقة موقف حول t المسعى	<p>"ماذا سنفعل لاستهداف صاحب المصلحة هذا؟"</p> <p>نصيحة: فكر ما عليك القيام به من أجل الدعوة – سوف توفر المشورة الفنية وتطور شراكة أو تكتب ورقة / تقرير / رسالة؟</p>
	مثال: صناع القرار الحكومي	مثال: المقاومة السياسية المحتملة	<p>"مخاطر التسيير"</p> <p>نصيحة: ضع في اعتبارك مخاطر الخطة الخاصة بك (على سبيل المثال، نقص التمويل، المقاومة السياسية، عدم تقبل الشراكة، الأمن). ما يمكنك القيام به لإدارتها؟</p>
		مثال: إقرار تنفيذ وطني شامل وخطة لرصد المسعى 16	<p>مراقبة النجاح</p> <p>نصيحة: حدد المؤشرات التي تقول لك إذا كنت تسيير بنجاح، وحدد بعض الإجراءات التي يمكنك القيام بها للمساعدة في تتبع التقدم المحرز</p>

لأنموذج فارغ لهذه الأداة أنظر الملحق 3.

مقتبس من الخطة الدولية، المبادرة الأولى للتعليم الشامل لمجموعة دعوة الشباب، اليونيسكو، وعالم في مدرسة (2014) عدة الأدوات للدعوة: التعليم الذي نريد، ص 28

دراسة حالة: الجمع بين مناهج البحوث والدعوة لتحسين مخرجات الحكومة⁸

ويستند مرصد المساءلة في القطاع العام (PSAM) في كيب الشرقية، واحدة من أفقر المحافظات في جنوب أفريقيا. بين عامي 2007 و 2012، قام PSAM بالبحوث والدعوة لتحسين وضع الميزانية وتقديم الخدمات لمديرية الصحة في المحافظة. قبل عام 2007، كان PSAM أكثر من استراتيجي لـ «العار واللوم» - عن طريق البحث ونشر جميع المشاكل في وزارة الصحة، السياسات والتخطيط والميزانيات، مع التركيز بشكل خاص على الفساد في عام 2007، غير PSAM استراتيجيته، وابتعد عن المواجهة وركز على تحليل ذو جودة عالية واستهدف دعوة السلطة التنفيذية في الحكومة (لأن البرلمان المحلي كان ضعيفا جدا وكانت القرارات في المجلس التشريعي للمحافظات ميسسة جدا). من خلال تحليلاته، أثار PSAM مرارا القضايا المتعلقة بوثائق التخطيط ذات النوعية الرديئة وعمليات التسيير الضعيف للميزانية والولايات غير الممولة وعمليات الشراء الضعيفة والمستويات عالية من الإنفاق غير المصرح به؛ وعدم الاستجابة للمراجع العام و لنتائج لجنة الحسابات العامة (PAC).

وردا على دعوة PSAM المستمرة والقائمة على الأدلة، كان هناك تحسن ملحوظ في التخطيط والميزانية والإدارة المالية في وزارة الصحة بكيب الشرقية. جلبت القيادة الجديدة التزاما أقوى للمساءلة. في أوائل عام 2012، سرح أكثر من ثمانمائة موظف إداري بتهمة الاحتيال والفساد وثلاثة مائة آخرين لم تجدد عقودهم. أكثر من مائة شركة تم إضافتها إلى القائمة السوداء. عالجت هذه التغييرات مباشرة العديد من المشاكل التي سلط PSAM الضوء عليها من خلال الأوراق البحثية والإعلامية والتقارير المقدمة إلى المجلس التشريعي. على وجه الخصوص، جلبت التغطية الإعلامية لتحليل PSAM اهتمام حكومة جنوب إفريقيا الوطنية، التي تدخلت لمعالجة المشاكل المستمرة في الكيب الشرقية. الحكومة والسلطة التشريعية والإعلام وثقوا جميعهم بPSAM لأن أبحاثه كان ينظر إليها على أنها هدفا في فصل مسببات المشاكل - مثل نقص التمويل والخدمات المتراكمة - من الأسباب التي تندرج ضمن سيطرة الوزارة - مثل سوء الإدارة والفساد. أثبت هذا النهج القائم على الأدلة الدامغة نجاحا وأثرا بالغا.

نصيحة
لدعوة أكثر كفاءة، يمكن أن يكون مفيدا استهداف الشبكات القائمة حاليا لتمكين نشر رسالتك بشكل أسرع ولإعطاء صدى أكبر لمتناول دعوتك. هذا ينطبق على الاثنين معا، الدعوة العامة والدعوة التي تركز على الحكومة.

نصيحة
لكي تمتع جهود دعوتك صدى أكبر، يمكنك الاستفادة من الدعاية لها خلال أيام الاحتفالات الدولية ذات الصلة. العديد من القضايا التي يغطيها المسعى 16 لها صلة بأيام مكرسة لها من قبل الأمم المتحدة، على سبيل المثال:

- 12 يونيو - اليوم العالمي لمكافحة عمالة الأطفال
- 30 يوليو - اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص
- 15 سبتمبر - اليوم الدولي للديمقراطية
- 21 سبتمبر - اليوم الدولي للسلام
- 28 سبتمبر - اليوم العالمي لحق المعرفة
- 5 ديسمبر - اليوم الدولي للمتطوعين
- 9 ديسمبر - اليوم العالمي لمكافحة الفساد
- 10 ديسمبر - اليوم العالمي لحقوق الإنسان

⁸ فولشر، ك & كروغر، ج.، «(بدون تاريخ)». "عندما تومي الفرصة: أثر العمل على مراقبة مساهمة الخدمة العامة على تحسين ميزانيات الصحة في جنوب أفريقيا، شراكة الموازنة المفتوحة دراسات حالة،

وضع رسائل مُقنعة للدعوة

في الرجوع إلى الأمثلة المقارنة أو القصص. في كل مرة تشارك في الدعوة عليك النظر في الأسئلة التالية.¹³

- ماذا تريد من الجمهور أن يفهم؟
- ماذا تريد من الجمهور أن يتذكر؟
- ماذا تريد من الجمهور أن يفعل؟

واحدة من أهم الأشياء التي يمكن للمجتمع المدني القيام بها فيما يتعلق بتنفيذ مسعى التنمية المستدامة SDG هو دعم الجهود الرامية إلى زيادة الوعي بين أصحاب المصلحة المحليين حول جدول أعمال عام 2030 والمسعى 16. فيما العديد من صناعات القرار وأفراد الجمهور منشغلون في إنشاء مساعي التنمية المستدامة SDGs من الأهداف الإنمائية الألفية، والأكثر علنا من خلال مواقع "عالمي" و "العالم الذي نريده"⁹، ستحتاج هذه الجهود إلى أن يبنى عليها لضمان أن يفهم الجمهور ويمتلك جدول الأعمال الجديد 2030 و مساعي التنمية الألفية SDGs الداعمة لها. في المراحل المبكرة، قد تريد شرح ما هي SDGs ببساطة للناس والسبب في كونها مهمة. في أثناء ذلك، من المهم توطئ SDGs بحيث تصبح أهميتها وتأثيرها على حياة الناس اليومية واضحة. للكثير من الناس، بما في ذلك بعض صناعات القرار، قد يبدو هذا وكأنه مجرد "جدول أعمال آخر فرضته الأمم المتحدة" الذي يصعب فهمه أو إدراكه. إذا كان هذا هو الحال، فإنه قد يكون من المفيد وضع رسائل دعوية يتم تصميمها خصيصا لـ "إزالة الغموض" في SDGs وشرح كيف تكون على صلة بحياة كل فرد.

عند وضع نهج الدعوة و / أو التعليم، تظهر التجربة أنه ينبغي وضع رسائل واضحة وفعالة:

نصيحة

- كن واضحا، ما يسهل تذكره و باتساق.
- لخص التغيير الذي تريده أن يتحقق.
- أن تكون بسيطة، قصيرة ومستهدفة.
- أن تكون خالية من المصطلحات المعقدة نسبيا.
- أن تكون مصممة خصيصا لجمهور معين خاص بك.
- تضمنين مواعيد وجداول زمنية واضحة للقيام بالعمل.
- تضمنين الإجراءات تريد من ردود افعال الجمهور أن تتضمنها
- الجمع بين الرسائل السياسة مع أمثلة ملموسة وأدلة داعمة.

وسائل الاعلام الاجتماعية هي وسيلة فعالة على نحو متزايد للوصول إلى الشباب، كما أن الشباب والشبان أكثر عرضة لاستخدام المنصات على شبكة الإنترنت للوصول إلى المعلومات وتبادلها فيما بينهم. وتستخدم الأمم المتحدة أيضا منصات على شبكة الإنترنت لجمع المدخلات العامة خلال عملية التنمية SDGs (انظر www.WorldWeWant.org). تويتر والفيديوك بشكل خاص هي منصات بسيطة و بعيدة المدى. وقد تم دمج الهاش مثل #2030Now، #globaldev، #SDGs و #WorldWeWant جد فعال في تبادل رسائل الحملات على الصعيد العالمي.

نصيحة

في عام 2014، وضع سيفيكوس (التحالف الدولي لإشراك المواطنين) ومنتدى أصحاب المصلحة مجموعة الأدوات لمساعدة منظمات المجتمع المدني مباشرة الدعوة حول SDGs. مجموعة الأدوات للدعوة: التأثير على جدول أعمال التنمية في مرحلة ما بعد 2015¹¹ يقدم إرشادات مفصلة حول كيفية الاستعداد وتنفيذ وإدارة التوعية و / أو حملة الدعوة بالتفاصيل المفيدة. في عام 2014، استكمالا لأدوات الدعوة، وضع سيفيكوس ومنتدى أصحاب المصلحة أيضا عدة لتوجيه عمل المجتمع المدني مع وسائل الإعلام. التعامل مع وسائل الإعلام: مصاحب لأدوات الدعوة في التأثير ما بعد 2015¹² و يتضمن مجموعة مفيدة جدا من الأدوات والنصائح لمساعدة المجتمع المدني على وضع استراتيجيات فعالة للاتصالات، التي تسخر حشدا كبيرا من وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية. من المهم أن نتذكر أن القيام بأنشطة الدعوة والتوعية ليس مجرد توليد للدعاية على نطاق واسع، ولكن هو أيضا مساعدة الجمهور المستهدف على فهم شيء محدد حول ما تقوم به، وما تريد منه أن يفعل.

لتكون الاتصالات فعالة، يجب أن تكون واضحا حول نتائج أي رسالة تحاول أن تنقلها. صياغة رسائل قوية وواضحة من أجل الدعوة هو واحد من الأجزاء الأكثر أهمية في هذه الاستراتيجية بأكملها، لأن هذه الرسائل هي التي ستقدم الدفع اللازم لمؤسستك نحو الأمام، و التي سيكون لها تأثير على صانعي القرار لدعم عملك. وينبغي أن تكون رسائلك واضحة وموجزة وبسيطة ومحدودة العدد للمساعدة في ضمان أن لا تنسى من قبل الجمهور المستهدف. ويمكن أن يكون من المفيد إدراج البيانات القائمة على الأدلة في رسائلك، والكثير من الناس يقتنع بأرقام ونتائج البحوث. وبالمثل، قد ترغب

<http://www.myworld2015.org/?page=about-my-world> 9

<http://www.WorldWeWant.org> 10

http://civicus.org/images/stories/SD2015%20Post-2015%20Advocacy%20Toolkit_FINAL.pdf 11

<http://www.stakeholderforum.org/fileadmin/files/Engagingwiththedia.pdf> 12

<http://www.stakeholderforum.org/fileadmin/files/Engagingwiththedia.pdf> 13

أداة 4: وضع رسائل الدعوة

وضع رسائل الدعوة

تساعدكم هذه الأداة على تلخيص وعلى تقديم رسائلكم الدعوية إلى شرائح مختلفة

الرسالة الأولية: سمات البيان، الهدف والإجراءات المطلوبة الناتجة عن المناصرة

على سبيل المثال: " يجب على جدول أعمال 2030 تعزيز الانفتاح والمساءلة وفعالية المؤسسات العامة، وبناء الثقة بين الدول ومواطنيها، وضع الأساس لمجتمعات مسالمة وعادلة، وتمكين المجتمع المدني من المشاركة في التصميم والتنفيذ و مساءلة السياسات العامة، على جميع المستويات. بعد تنفيذ المسعى 16 إسهما كبيرا في تحقيق هذه الأهداف، ويجب على الجهات الفاعلة في المجتمع المدني أن تلعب دورا رئيسيا في المراقبة والمساءلة عن المسعى 16 و جدول أعمال 2030 بشكل أوسع".

أمثلة (عن الجمهور)	الاهتمامات	الرسائل المحتملة
صناع القرار (وزراء في الحكومة ومشرعين وإداريين و رؤساء شركات)	إحتمال عدم إعطاء البلدان الأولوية للمسعى 16، والتركيز فقط على أهداف أخرى. قد لا تكون عمليات التخطيط الوطني والتنفيذ والإبلاغ قد شملت أصحاب المصلحة والمجتمع المدني	المسعى 16 لتعزيز مجتمعات سلمية، عادلة وشاملة SDGs يمر عبر كل SDG ومؤسسات خاضعة للمساءلة هو الأخرى، ويدعم كامل جدول الأعمال 2030. يجب على الحكومات أن تمنح الأولوية لإدراج ومشاركة أصحاب المصلحة في جميع العمليات ذات الصلة بالتنمية على المستوى الوطني، وذلك في محاولة لتحقيق التزام جدول أعمال لعام 2030 أن "لا يترك أحد في الورا"
عامة الشعب	الوعي العام لجدول أعمال عام 2030، والأهداف الإنمائية للألفية و المسعى 16 قد يكون غير موجود لدى أولئك الذين لا يعملون في مجال التنمية المستدامة أو قضايا الأمم المتحدة	هي خارطة الطريق حاسمة للحكومات SDGs المسعى 16 و الوطنية لدورة التخطيط الجماعي من أجل مستقبل مستدام، وفرصة لتعزيز التعاون الدولي بشأن قضايا التنمية المستدامة. و هو أيضا فرصة مهمة لرفع مستوى الوعي لجميع القضايا والمسعى 16 SDGs الواردة في
الصحفيين		
منظمات المجتمع المدني		
الجهات المانحة (المؤسسات والوكالات الثنائية والوكالات المتعددة الأطراف)		
الممارسون المتعلقين بالقضايا مثل النقابات العمالية		
قادة الرأي (الزعماء الدينيين وزعماء وقادة / المجتمع التقليدي)		

لأنموذج فارغ لهذه الأداة أنظر الملحق 4

مقتبس من سيفيكوس /منتدى أصحاب المصلحة (2014). أدوات الدعوة: التأثير على جدول أعمال التنمية في مرحلة ما بعد 2015. متاح من خلال <http://www.stakeholderforum.org/fileadmin/files/Post2015AdvocacyToolkit.pdf>

الجزء 3: دعم التخطيط الوطني للمسعى 16

ستقرر كل حكومة أيضا الكيفية التي ينبغي أن تدرج هذه الأهداف الطموحة والعالمية في عمليات التخطيط والسياسات والاستراتيجيات الوطنية. . . . وتحدد الأهداف على كونها طموحة وعالمية، مع إعداد كل حكومة لأهدافها الوطنية الخاصة موجّهة بمستوى عالمي من الطموح ولكن مع الأخذ في عين الاعتبار الظروف الوطنية. . . . الجودة، وسوف تكون هناك حاجة إلى بيانات موثوقة و مصنفة يسهل الوصول إليها في الوقت المناسب للمساعدة في قياس التقدم المحرز وضمان عدم ترك أي شخص في الورا. هذه البيانات هي المفتاح في صنع القرار

تحويل عالمنا: جدول الأعمال 2030 للتنمية المستدامة

الإدارات والوزارات لضمان أن يتم ربط الجهود بحيث تبقى مستهدفة. هذا ما يحدث بالفعل في العديد من البلدان التي تبني على آليات للتنسيق أنشئت لأول مرة لدعم الأهداف الإنمائية للألفية.

مجموعات العمل الوزارية لمساعي التنمية المستدامة SDGs: من الناحية المثالية، ينبغي أن يسهر مجلس الوزراء على كامل جدول الأعمال 2030. تحقيقا لهذه الغاية، ينشأ عادة فريق عمل لمسعى التنمية المستدامة SDG على المستوى التشغيلي لتنسيق الجهود وتقديم تقرير إلى مجلس الوزراء حول التقدم. تشير الأدلة إلى أن فريق العمل هذا سيحتاج إلى اختصاصات واضحة (المرجعية) ويرجح أن يكون مسؤولا عن تنسيق وضع خطة التنفيذ الوطنية SDG و / أو دمج تنفيذ SDG في الخطط القائمة. وسيترتب على كل مسعى SDG أن يضمن آلية التنسيق الخاصة به، ومعظمها معقد ومتعدد القطاعات. يتطلب المسعى 16 بلا شك مجموعة عمل وزارية شاملة أو فريق عمل لأصحاب المصلحة المتعددين لضمان اتباع نهج متابعه موحد. يجب أيضا إشراك الشركاء غير التنفيذيين، مثل المجلس التشريعي ومؤسسات المساءلة والمجتمع المدني.

المجالس القومية للتنمية المستدامة¹⁴ (NSDCs): تكمله لفرق العمل المشتركة بين الوكالات التي تركز على مسألة ما، في العديد من البلدان، تم إنشاء مجلس تنمية مستدامة أكثر ديمومة، مع التركيز على الهدف المتمثل في تحقيق التنمية المستدامة و وجود ولاية أو عهدة تكميلية لتنسيق جهود الحكومة. وقد أظهرت الأبحاث أن NSDCs عادة ما تعمل كهيئة استشارية

إن المسائل الواسعة المغظة ضمن خطة العمل 2030 تتطلب عدم تضييع أي وقت من أوقات العمل والتنفيذ إذا كانت حقا نية مساعي التنمية المستدامة هي تحويل العالم. في بعض الحالات في عهد الأهداف الإنمائية للألفية، استغرق بدء التنفيذ وتغيير السياسات ما يقرب من نصف عقد من الزمن. هذه المرة، كان صناع القرار واضحين على أن يتم التفاوض والاتفاق على جدول الأعمال العام عالميا من خلال العمليات الحكومية الدولية، سيتعين على عملية معايرة التنفيذ أن تأخذ في عين الاعتبار احتياجات وأولويات محددة لكل بلد. وقد بدأ التخطيط الوطني لتنفيذ SDG الآن بشكل جدي، وهذا وقت حرج بالنسبة للمجتمع المدني لتقييم خياراته للمشاركة مع آليات وعمليات التخطيط الوطني. من المهم أن نحرص على أن تكون خطط التنفيذ قد وضعت بصورة تشاركية، وأنها تؤدي إلى المخرجات التي محورها الإنسان وحقوق الإنسان وأن يكون ترسيخ العمليات المركزة للرصد و المساءلة بطريقة شفافة وشاملة.

الالتزام بآليات سياسة التنسيق مع مسعى التنمية المستدامة

على الرغم من أن مساعي التنمية المستدامة SDGs وضعت في جدول أعمال واحد موحد مع قضايا قطاعية متعددة تندرج تحت كل هدف من المساعي السبعة عشر، تميل الهياكل الحكومية إلى امتلاك مؤسسات وإدارات (مثل وزارة الصحة) في قطاعات محددة. على هذا النحو، فمن المرجح أن الحكومات سوف تضطر إلى اعتماد آليات تنفيذ وتنسيق متعددة عبر

دراسة الحالة : حفظ النشاط من خلال التنسيق النظامي¹⁵

هناك العديد من الدروس التي يمكن تعلمها من عمليات تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، فمصلحة التنسيق المنهجي للجهود ليست بالقليلة. هذه العمليات لا تجلب المؤسسات الحكومية فحسب وإنما تبين أيضا أنها تستفيد من مشاركة المجتمع المدني. على سبيل المثال، في عام 2010، أنشأت المكسيك لجنة فنية متخصصة من نظام معلومات الأهداف الإنمائية للألفية (CTESIODM)، آلية ما بين وزارية تحت إشراف الرئيس (EOP) مع المكتب الإحصائي الوطني الذي يعمل كأمانة فنية دائمة لها. لعبت هذه الآلية دورا محوريا في تنسيق جهود تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية و اعترفت هيئات أخرى بأهمية جدول أعمال عملهم. ساعد إنشاء الأمانة المناسبة في إرساء عملية التنسيق داخل الحكومة، بحيث تستمر CTESIODM في العمل لصالح SDGs.

كما علق أحد المراقبين، "مأسسة [هذه] الآلية تتيح لنا تجاوز التغييرات السياسية والحكومات المختلفة بهذا طريقة استأنفت لجنة الأهداف الإنمائية للألفية أنشطتها بعد شهرين فقط من تولي الرئيس انريكي بينيا نييتو منصبه في ديسمبر 2012." مستشار بارز اخر داخل الحكومة المكسيكية لاحظ أيضا من CTESIODM: "إن غالبية المؤسسات التي هي جزء من اللجنة المشاركة في تعريف وتنفيذ وتقييم السياسات العامة هي التي لها تأثير مباشر على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. اللجنة مسؤولة عن مراجعة واختيار أفضل مصادر المعلومات المتاحة؛ المراجعة والموافقة على المنهجيات والإجراءات الفنية المطبقة على كل حالة؛ دمج وتحديث الإحصاءات المطلوبة لتوليد المؤشرات؛ [و] وضع وتقديم تقارير عن التقدم المحرز في المكسيك في هذا المجال." المؤتمر أيضا هو شريك رئيسي في التنفيذ، يلزم الحكومة على إصدار تقارير مستمرة عن حالة الأهداف الإنمائية للألفية. وقد كفل المؤتمر خطط التنمية الوطنية في البلاد، بما في ذلك أهداف التعامل مع مؤشرات الفقر والصحة والتعليم، وأدرجت بالفعل في التشريعات الوطنية، الأمر الذي مكن المؤتمر من الإشراف على التنفيذ بمنهجية أكبر.

للحكومة لدراسة قضايا التنمية المستدامة وتقديم المشورة في تقارير عامة وخاصة على تطور أي استراتيجية أو سياسة وطنية للتنمية المستدامة. وينبغي أن يتضمن هذا المجلس NSDC المجتمع المدني ويمكن أن يقدم المشورة بمحض إرادته أو بناء على طلب من الحكومة أو السلطة التشريعية.

في الحالات الأكثر شيوعا، سيضم فريق عمل SDG شريحة واسعة من أصحاب المصلحة والوزارات الحكومية الوطنية والإدارات، وكذلك المؤسسات القانونية المستقلة والولايات ذات الصلة (مثل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أو مكتب التدقيق العالي). في البلدان اللامركزية، من الممكن أن يتضمن ممثلين عن الحكومات دون الوطنية. وبينما تزداد مشاركة الممثلين غير الحكوميين بشكل كبير، يجب أن تركز الدعوة أيضا على تشجيع الإدراج اللازم والمساحات لمنظمات المجتمع المدني للمشاركة في تزويد المدخلات التجريبية و / أو مُدخلات الخبراء.

قم البناء على ما هو موجود بالفعل إذا كان ذلك بمقدورك. فبعد خمسة عشر عاما من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، من المحتمل أن تكون هناك آليات للتنسيق قائمة في المكان بالفعل. إذا كان الأمر كذلك، يجب عليك أن تنظر ما إذا كانت الآليات القائمة قابلة لإعادة الصياغة لدعم تنفيذ المسعى 16 و كيف. على سبيل المثال، إذا كان بلدكم بالفعل دولة طرف في اتفاقية مكافحة الفساد، قد يكون هناك شكلا قائما من جماعة وزارية أو مسؤولين من مجموعة العمل لمكافحة الفساد والتي يمكن تكليفها بالإشراف على تنفيذ بعض من أهداف المسعى 16. وبالمثل، فإن العديد من البلدان النامية لديها بالفعل قاعدة جماعات سلطة القانون التنسيقية التي تنظم الدعم في جميع أنحاء قطاع القانون والعدالة والتي من الممكن تكليفها بالرقابة على المسعى 16.

إذا كنت تقوم بالدعوة تجاه الحكومة، يمكنك معرفة ما إذا كان يمكنك التعامل مع أي من مجموعات العمل القطاعية الخالية. على سبيل المثال، العديد من البلدان قد أنشأت بالفعل مجموعات القانون والعدالة التي تجمع بين مختلف المؤسسات في جميع أنحاء قطاع العدل لمناقشة القضايا المشتركة وضمان اتباع نهج منظم، والتي تعمل على متابعة الوصول إلى العدالة. في بعض الأحيان، لدى هذه المجموعات لجان فرعية تعمل لديها لمعالجة قضايا محددة مثل الاتجار بالأطفال أو الفساد.

دمج المدخلات مع خطط التنفيذ SDG

في هذه المرحلة المبكرة من تنفيذ SDG، سيكون المحور الرئيسي للحكومات الوطنية هو مراجعة أطر السياسات الداخلية وعمليات تحديد الكيفية التي يمكن أن تتماشى مع SDGs وتسهيل التنفيذ الفعال. هذه فرصة حاسمة للمجتمع المدني من أجل تشكيل جذري لتنفيذ جدول الأعمال الوطني لـ SDG، بما في ذلك من خلال تعزيز نهج استراتيجية شاملة للمسمى 16. العديد من البلدان لديها بالفعل خطط للتنمية الوطنية في المكان و / أو الخطط القطاعية التي تنسق العمل في مجال معين، على سبيل المثال، القانون والعدالة أو استراتيجية مكافحة الفساد. والمفتاح في كل سياق سيكون العمل على ما إذا كانت (وكيف يمكن) مراجعة الاستراتيجيات والسياسات القائمة وإعادة صياغتها لتقديم التوجيه الهادف لدعم تنفيذ المسمى 16. هناك مجموعة من الطرق التي يمكن للمجتمع المدني أن يساعد فيها الحكومة خلال عملية مراجعة السياسات والتنمية.

إذا قمت بإجراء تحليل الثغرات (انظر الجزء 2) أو غيرها من البحوث، يمكنك مشاركة المعلومات التي تم جمعها والتوصيات الخاصة بك. معلومات مثل بيانات الاستطلاع والإحصاءات الفنية والدروس المستفادة من تنفيذ السياسات السابقة يمكنها أن تكون مفيدة جدا أثناء هذه العملية.

يمكنك تقديم المشورة الفنية المبنية على الخبرة للمسؤولين الحكوميين. وقد وضعت العديد من منظمات المجتمع المدني خبرة قوية في مجال عملها - على سبيل المثال، حول كيفية التعامل مع الفساد أو كيفية حماية الأطفال في المجتمعات - التي يمكن أن تكون مشتركة مع الحكومة. ولا سيما جمع المعلومات، ومقارنتها بما تقوم به البلدان الأخرى يمكن أن يكون مفيدا بشكل أخص.

يمكنك مشاركة الأفكار المبتكرة مع الحكومة. ومن المعروف عن المجتمع المدني أنه جيد ولا سيما في تجريب الأفكار الجديدة والتعلم عن طريق الممارسة. أفكار مثل المشاركة في إعداد الميزانية وجلسات الاستماع المحلية للنفقات العامة ابتكرت في البداية من قبل المجتمع المدني قبل أن تأخذ عنها الحكومة صورة أكثر منهجية.

إذا كان لديك قاعدة عضوية، حتى ولو كانت جزء من شبكة، يمكنك تسهيل المدخلات من الجمهور خلال مرحلة التشاور حول السياسة. فالمجتمع المدني غالبا ما يكون فعالا جدا في العمل كوسيط بين الحكومة والجمهور لشرح المعلومات الفنية المعقدة ولتوجيه المدخلات العامة مرة أخرى في العملية السياسية.

دراسة الحالة: وضع خطط تشاركية لتنفيذ المسعى 16

في عام 2015، عملت منطمتين دوليتين - Namati ومؤسسات المجتمع المفتوح (صندوق الاستقرار النفطي) - مع الشركاء الوطنيين لتنظيم اجتماعات عدة مع أصحاب المصلحة لمناقشة جدول الأعمال بعد عام 2015 وتحديد الفرص المتاحة للاستفادة من المسعى 16 على المستوى الوطني. اتخذ كل بلد نهجا مختلفا:

كينيا: عقدت المنظمة غير الحكومية الرائدة، كيتوو تشا شيريا، في شراكة لها مع الرابطة البرلمانية الكينية لحقوق الإنسان (KEPHRA)، ولجنة حقوق الإنسان كينيا (KHRC)، ومكتب النائب العام ومكتب رئيس المحكمة العليا اجتماعات على مدى يومين. كان الهدف الأولي هو وضع خطة لعدالة وطنية مرتبطة بالمسعى 16. إلا أن تحذير مسؤولين حكوميين من أن الخطة الجديدة سوف تستغرق عدة سنوات كي يتم تمريرها ومن الممكن أن يتعثر التقدم المحرز في تنفيذ SDG بشكل عام، عمل أصحاب المصلحة على تغيير خططهم وركزوا على دمج أفضل للمسعى 16 في مشروع القانون للاستفادة من الزخم حول SDGs لدفع مشروع القانون هذا كي يمرر من خلال البرلمان. ونتيجة لذلك، تم دمج المسعى 16 في مشروع قانون المساعدة القانونية، وصولا إلى قانون الإعلام وقانون الأراضي المجتمعية الذي تم جلبه أخيرا إلى البرلمان للمناقشة بعد عمليات صياغة طويلة. تم دمج مؤشرات تتبّع المسعى 16 أيضا في مشروع السياسة الوطنية لحقوق الإنسان وفي خطة العمل.

الفلبين: المنظمة غير الحكومية الرائدة و مجموعة القانون البديل أقامت شراكة مع عدد من المنظمات غير الحكومية الأخرى اللجينة الوطنية لمكافحة الفقر (NAPC) والسلطة الوطنية الاقتصادية والتنموية (NEDA). نظموا اجتماعا لرفع مستوى الوعي الوطني حول SDGs عموما ودمج المسعى 16 في الخطة الجديدة لتنمية الفلبين (PDP). حضر ستون ممثلا عن الحكومة والوكالات المانحة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ونتيجة لهذا الاجتماع، وافقت الحكومة والمجتمع المدني على الدخول في شراكة لتطوير فصل جديد لقطاع العدالة الذي سيتم دمجه في PDP على أساس مشاورات وطنية. ومن المتوقع أن يتم وضع هذا العمل في عام 2016 وسيتم تمويل خطة قطاع العدالة النهائية من خلال الميزانيات القطاعية.

من غير المرجح أن سبق للحكومات المحلية و أن شاركت بقوة في المفاوضات الأولية على SDGs لأنها أقل انخراطا في العمليات الحكومية الدولية. على هذا النحو، يمكن للمجتمع المدني تقديم إحاطات للمسؤولين الحكوميين المحليين على جدول أعمال عام 2030، والمسعى 16 على وجه التحديد. ويمكن للمجتمع المدني أن يكون نشطا في سد الفجوة المشتركة القائمة بين المسؤولين الحكوميين الوطنيين و ما دون الوطنيين. على سبيل المثال، يمكن للمجتمع المدني أن يحدد و ان يدعو لدعم سبل توجيه وجهات النظر دون الوطنية إلى هيئات SDG وطنية على غرار مجموعات العمل المشتركة بين الوزارات.

نصيحة

لا تعد اختراع العجلة. فغالبا ما انحرف مسار تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية سابقا من خلال عمليات لامتناهية لوضع سياسات ما، وهذا ما يؤدي إلى تشتيت في الانتباه وفي الموارد. من الناحية المثالية، يمكن تحسين السياسات القائمة كخطوة أولى ومن ثم إعادة بنائها في نهاية الدورة الحالية. والفتاح بالنسبة لك يكمن في تحديد ما قد يكون ناقصا، ما يمكن تحسينه وما يمكن أن يضاف، ومن ثم تقديم توصيات محددة لكي تعمل بها الحكومة.

نصيحة

الجزء 4: دعم التنفيذ الوطني للمسعى 16

نؤكد على ضرورة تعزيز مجتمعات سلمية وشاملة لتحقيق التنمية المستدامة، وبناء مؤسسات فعالة ومساءلة وشاملة على جميع المستويات. الحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والمساواة في الوصول إلى نظم العدالة بصفة منصفة واتخاذ تدابير لمكافحة الفساد والحد من التدفقات المالية غير المشروعة سوف تكون جزءاً لا يتجزأ من جهودنا.

برنامج عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية

دعم الميزانية التشاركية. وضع بطاقات تقارير المواطنين لتقييم فعالية النفقات العامة؛ إجراء عمليات مراجعة المواطنين من خلال الحصول على المعلومات والتحقق من تنفيذ البرنامج / الميزانية و / أو تحديد العمالة الزائفة على الرواتب. ودعم الحكومة الإلكترونية أو مخططات نشر المعلومات على شبكة الإنترنت.

العمل مع الوزارات القطاعية و / أو الهيئات النظامية: هناك عدد من أهداف المسعى 16 التي تعالج في مؤسسات معينة، مثل هيئات القانون والعدالة ومؤسسات مكافحة الفساد وهيئات صنع القرار (على المستويين الوطني والمحلي). سيمتلك الكثيرون برامج عمل جارية يمكن للمجتمع المدني أن يكون جزءاً منها. وتشمل أنشطة الدعم هذه هيئات كقطاع التدريب في مجال حقوق الإنسان، والقانون والعدالة؛ مخططات زيارة السجناء و تقارير الظل للمعاهدة (ولا سيما فيما يتعلق باتفاقية مكافحة الفساد، وUNTOC واتفاقية حقوق الطفل)؛ ووضع آليات التظلم-و-الإصلاح للإبلاغ عن سوء الإدارة أو المخالفات (بما في ذلك خطوط ساخنة للتبليغ عن المخالفات).

في حين أن جدول أعمال 2030 و SDGs يستحق كلاهما أن يكون "قابلاً للتطبيق عالمياً"، اعترفت الحكومات بحق أنه لا يوجد مقياس واحد يناسب الجميع في نهج تنفيذ مساعي التنمية المستدامة SDGs. وعلى مدى السنوات الخمس عشرة القادمة، سيؤدي المجتمع المدني دوراً حاسماً في دعم وتعزيز العمليات التي تقودها الحكومة، بما في ذلك العمل مع الوزراء والدوائر الحكومية والسلطة التشريعية لتسييق المسعى 16 وتحديد الخطوات التي ينبغي اتخاذها للدفع بتنفيذ التنمية المحلية إلى الأمام.

العمل مع المؤسسات الحكومية لتحسين البرامج

واحدة من أهم الطرق التي يمكن للمجتمع المدني أن يدعم بها تنفيذ المسعى 16 هي من خلال الانخراط المباشر في إدارة أو دعم البرامج. وقد أثبتت العديد من منظمات المجتمع المدني الخبرة في العمل مع المؤسسات الحكومية للمساعدة على ضمان بدء التطبيق الفعال للبرامج ويمكن أن تستخدم هذه الخبرة في أنشطة المسعى 16. وتشمل بعض نقاط الدخول المشتركة للدعم ما يلي:

العمل على تعزيز وظائف الحكومة الأساسية: هناك عدد قليل من الدوائر المتداخلة التي تركز عليها أنشطة كل من أهداف المسعى 16 و جدول الأعمال 2030 بصفة أعم. وغالبا ما يشار إليها باسم الوزارات التي تؤدي "مهام الحكومة الأساسية" وهي السياسات والتخطيط، والإدارة المالية، وإدارة الخدمات العامة وإدارة المعلومات. لا تضطلع هذه المجالات الأربعة للعمل بالضرورة بنفس الوزارة (أو الوزارات). قد تكون مسؤولياتهم مبعثرة في الوزارات / الإدارات. وتشمل الأنشطة الداعمة لهذه المناطق:

العمل مع الهيئات الحكومية المحلية: وتركز العديد من أهداف المسعى 16 على الأنشطة التي تتم على المستوى المحلي. على هذا النحو، سيكون تطوير شراكات مع المؤسسات دون الوطنية أمراً حاسماً في دعمها لتصميم أكثر فعالية وتنفيذ البرامج بطريقة متبعة جماعياً. في حين يتم التعرف على الحكومات المحلية على أنها تقدم الخدمات بشكل جيد (مثلاً المتعلقة منها بالقانون والعدالة، الولادة / الوفاة / تسجيل الزواج)، هي أيضاً نقطة دخول رئيسية لدعم المشاركة الشعبية في عمليات صنع القرار والمساءلة العامة. الأنشطة الداعمة لهذه الهيئات تشمل: دعم الميزانية التشاركية على المستوى المحلي؛ تسيير الجهود لإشراك الشباب والنساء الأكثر استباقية في هيئات صنع القرار؛ إجراء عمليات مراجعة المواطنين من خلال البرامج على المستوى المحلي. وتجربة الآليات البديلة لتسوية المنازعات و / أو آليات الشكاوى.

نصيحة

غالباً ما تغلق اجتماعات مجلس الوزراء في وجه الغريباء. للالتفاف على هذا التقييد، يمكن للمجتمع المدني أن يتقدم لاستضافة جلساتهم الخاصة لإحاطة أعضاء مجلس الوزراء. إذا كان بإمكانك العثور على مناصر للمسعى 16 من داخل مجلس الوزراء، وقال انه أو انها يمكن ان يشارك في استضافة الاجتماع، فهذا ما سيُزيد من فرص حضور وزراء آخرين. إذا كنت تنوي أن تطلع مجلس الوزراء، فمن المهم أن تكون التوصيات التي تريد من مجلس الوزراء متابعتها ملموسة. كتوصية أولية، يمكن أن يكون طلب آخر المستجدات حول تخطيط وتنفيذ SDG كجزء من جدول أعمال مجلس الوزراء العادي الخاص بهم من أجل ضمان أن مسؤولي الحكومة يأخذون جدول أعمال 2030 على محمل الجد.

نصيحة

يمكن أن تكون عملية الميزانية الوطنية فرصة هامة لضمان تسخير الموارد المناسبة لتنفيذ المسعى 16. عادة ما يتم وضع الميزانية من خلال عملية مشتركة بين الوزارات ووضع اللمسات الأخيرة من قبل وزارة الخزانة / وزارة المالية قبل أن تتم الموافقة عليها من قبل مجلس الوزراء وتقدم إلى الهيئة التشريعية للموافقة النهائية. هناك فرص في كل من هذه النقاط للمشاركة في الضغط من أجل مزيد من التمويل لتكون موجهة نحو برامج المسعى 16. تعرف على عملية الميزانية وحدد النقاط التي يمكن أن تؤثر على العملية لصالح حملتك. لا تنسى العملية التشريعية لاعتماد الميزانية – عادة ما تحال الميزانية إلى اللجنة التشريعية كي تخضع لجلسات واستفسارات مفصلة، وهذا قد يتيح فرصة لتشجيع المشرعين الداعمين بمعلومات تجعل الميزانية تسير على نحو أفضل.

نصيحة

في كثير من البلدان، يكون للسلطة التشريعية طريقة ما بحيث يمكن لأي مشروع أن يطرح سؤالاً على وزير في أي قضية يختارها. في الأنظمة البرلمانية، هذا معروف باسم "وقت الأسئلة"، في حين أن العملية في أنظمة أخرى تشمل ما يسمى "الاستجابات". ويمكن للمجتمع المدني أن يعمل مع أعضاء داعمين للمجلس التشريعي لتشجيعهم على استخدام هذه العمليات لاستجواب الوزراء ولفت الانتباه إلى قضايا المسعى 16. على سبيل المثال، يمكن للمجتمع المدني أن يجد عضواً ليسأل وزير العدل هو / هي ما الذي كان يقوم به لدعم تطبيق مكافحة الفساد من خلال مراجعة القوانين أو أن يسأل رئيس الوزراء عن حال الإستراتيجية الوطنية للمسعى 16.

دراسة الحالة: الابتكار لإظهار كيفية تنفيذ برامج أكثر فعالية للحكومة

وفقا لدراسة من حركة العالم الرابع الدولية ATD (كلنا من أجل الكرامة) (أو إغاثة الملهوف) التي تقدمها كريستينا دياز، في السنغال، يكون تسجيل المواليد إلزاميا. يجب أن يعلن عن كل حالة ولادة خلال الشهر الأول. ومع ذلك، على الرغم من أن الحكومة السنغالية قامت بتنفيذ حملة وطنية في عام 2004 من أجل رفع مستوى الوعي حول تسجيل المواليد، الكثير من الأسر التي تعيش في الفقر لم تسجل ولادة أطفالهم. بعد إطلاق حملة تسجيل المواليد الإقليمية، كثفت الحكومة السنغالية من التعبئة الاجتماعية من أجل إعطاء كل طفل الحق في الحصول على هوية رسمية. عندما سمعت حركة ATD عن الحملة الجديدة، قرروا إجراء البحوث (من خلال إجراء مقابلات في المنازل) لمعرفة سبب عدم تسجيل مواليد الأسر الفقيرة بشكل منهجي. ووجد الباحثون أن العائلات غالبا ما تثبط من جراء تعقيد الإجراءات وثمان الحصول على شهادة الميلاد. اعترفت حركة ATD بأهمية التحقيق في الأسباب الجذرية التي تقف وراء هذه المسألة قبل وضع الردود.

دعما لحملة الحكومة، تم حشد نشطاء من حركة العالم الرابع ATD وعقد شراكتهم مع المنظمات الشعبية التي عملت مع بعض المجتمعات الأكثر حرمانا. أجرى نشطاء حملات تحسيس جماعية من الباب إلى الباب على هذه المسألة بصفة منتظمة. بشكل مبتكر، عملت حركة ATD مع المجتمعات المحلية لتعيين الأسر بدون شهادات ميلاد وبعد ذلك تنظيم لقاءات شهرية مع المتضررين والسلطات المحلية لمناقشة قضاياهم والتوصل إلى حلول. وتعتقد حركة ATD أن الناس الذين يعيشون في فقر ينبغي أن يشاركون في تحديد المشكلة بأنفسهم وإعطائهم مساحة حوار مفتوح مع أصحاب المصلحة الآخرين. اجتمع موظفو إغاثة الملهوف أيضا مع مسؤولين لتوعيتهم بالعقبات الخاصة التي تواجهها الأسر التي تعيش في فقر. قدمت إغاثة الملهوف الدعم المباشر للأسر لمساعدتهم على الحصول على شهادات الميلاد، للبالغين وأولادهم. ونتيجة لجهودهم، أصبحت الإجراءات مبسطة وكانت هناك زيادة ملموسة في تسجيل المواليد.

المشاركة في إصلاح القوانين

وزارة واحدة تكون مسؤولة عن قضية معينة للمسمى 16 ووزارة أخرى ستكون مسؤولة عن الصياغة التشريعية؛ في مثل هذه الحالات، من المهم العمل مع كل الوزارات.

على الرغم من أن هذه العملية الدقيقة ستختلف من بلد لآخر، هناك عدد من نقاط الدخول المشتركة للتعامل مع السلطة التنفيذية لدعم إصلاح القوانين.

التثقيف والضغط على مجلس الوزراء والوزراء الرئيسيين وخصوصا الوزير المسؤول عن إدارة القوانين / العدالة لتولي القضية أو القضايا الخاصة بك لإصلاح القوانين.

تقديم المشورة الفنية للوزارة أو للمكتب المسؤول عن الصياغة التشريعية لوضع مقترح لإصلاح القوانين والذي تتم مناقشته والموافقة عليه في مجلس الوزراء وإرسال مشروع القانون بالاعتماد على الممارسات الجيدة بالمقارنة مع ولايات أو عهديات قضائية أخرى.

دعم الوزارة أو المكتب المسؤول عن الصياغة التشريعية لإجراء مشاورات عامة لإبلاغ عن مشروع القانون.

هناك جزء أساسي من أي خطة تنفيذ للمسمى 16 على الأرجح أن تنطوي على بعض عناصر إصلاح القوانين لضمان البيئة التمكينية للبلاد وهي التي ستفضي إلى تحقيق الهدف العام. فإن أي تحليل أولي للتغرات (انظر الجزء 2) مرجح أن يشمل تقييما للمجالات الرئيسية لإصلاح القوانين. يمكن لهذا التحليل أن يساعد على اتخاذ قرارات صائبة حول أية إصلاحات تكون لها الأولوية. أكثر السبل شيوعا لتقدم إصلاح القوانين هو من خلال العمل مع الوزارات ذات الصلة داخل السلطة التنفيذية. الحكومة التنفيذية هي التي عادة ما تقترح إصلاحات قانونية – وإن كان في كثير من البلدان أنه من الممكن أيضا للمشرعين اقتراح قوانين أو تعديلات (انظر أدناه) جديدة. فمن الأهمية جعل الوزارة مسؤولة عن الصياغة التشريعية في وقت مبكر حتى يتسنى لها منح مشروع القانون صبغة الأولوية. كخطوة أولى، تعرف على الكيفية التي تسيير بها عملية صياغة القانون، ولا سيما ما الهيئة التي هي داخل الحكومة مسؤولة عن الصياغة الفعلية للقوانين (مثل مكتب دولة القانون، مكتب النائب العام أو وزارة العدل). في كثير من الأحيان، فإن

الشكل س : الصيغة العامة لصياغة أو تعديل القوانين



في بعض المناطق، وضعت الهيئات الحكومية الدولية أو المنظمات غير الحكومية قالب قوانين يمكن استخدامها لكي تلهمك. يجب أن تعتمد على قوانين نموذجية حيثما وجدت، على الرغم من أنها يجب أن تتكيف مع السياق المحلي. على سبيل المثال، المادة 19 بها نموذج عن مشروع قانون حرية الإعلام¹⁶ و مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة وقد وضعت العديد من الأدلة التشريعية في مكافحة الفساد والجريمة المنظمة العابرة للحدود (لدعم تنفيذ الالتزامات الناشئة عن المعاهدات ذات الصلة).¹⁷

نصيحة

مناطق إصلاح القوانين التي قد تكون ضرورية لتنفيذ المسعى 16 تتضمن ما يلي: أحكام القانون الجنائي لملاحقة الأتجار بالبشر (الهدف 16.2)؛ أحكام القانون الجنائي لملاحقة الرشوة والفساد وفقاً لانتفاضة مكافحة الفساد الفصل 3 (الهدف 16.5)؛ الشفافية والإدارة المالية و تشريعات المساءلة واللوائح (الهدف 16.6)؛ السياسات التي تتطلب التشاور مع المواطنين في صنع القرار (الهدف 16.7)؛ تشريعات حرية المعلومات (الهدف 16.10)؛ والتشريعات المناهضة للتمييز (وزارة الداخلية الهدف 16.b).

نصيحة

إذا كنت تريد أن تكون دعوتك مؤثرة، عليك أن تكون على استعداد لتقديم المشورة الفنية بشأن تفاصيل الإصلاحات القانونية التي كنت تضغط من أجل تفعيلها. من الناحية المثالية، سيكون لديك القدرة داخل المؤسسة بالفعل، ولكن إذا لم ينتج لك ذلك، يمكنك جلب الخبرات القانونية من خلال المتطوعين (مثل طلاب القانون وأساتذتهم) أو المصلحة العامة للمساعدة القانونية (على سبيل المثال من شركات القانون الداعمة الخاصة) و / أو يمكنك أن تقدم شراكة مع المنظمات غير الحكومية من الخبراء الدوليين الذين يقدمون مشورة إصلاح قانون مجانية.

نصيحة

دراسة الحالة: المشرعون والمجتمع المدني في الدعوة إلى العمل على مكافحة الفساد¹⁸

المنظمة العالمية للبرلمانيين لمكافحة الفساد هي الشبكة الدولية الوحيدة للبرلمانيين التي تركز فقط على مكافحة الفساد. يمثل أعضائها أكثر من خمسين بلدا في جميع أنحاء العالم. هم مشرعون حاليون أو سابقون يتعاونون على أساس غير حزبي. GOPAC يعترف صراحة بقيمة الشراكة مع المجتمع المدني والالتزام بـ "تحقيق المساءلة والشفافية من خلال آليات فعالة لمكافحة الفساد والمشاركة الشاملة والتعاون بين البرلمانيين والحكومة والمجتمع المدني".

مشاركة GOPAC مع فريق العمل العالمي للمجتمع (GTF-POS) تسلط الضوء على أهمية البرلمانيين في التعامل مع ناخبهم والعمل بالتعاون مع المجتمع المدني لرفع الوعي بقضايا الفساد والضغط من أجل التغييرات التشريعية والإدارية التي تهدف إلى مكافحة الفساد. على سبيل المثال، في عام 2014، عقدت GOPAC الأرجنتين اجتماعا لمناقشة الشفافية التشريعية بهدف خلق قرار بشأن الوصول إلى المعلومات بحيث يمكن أن يقبل بها مجلسا الكونغرس. تم تنظيم هذا الاجتماع بالتعاون مع مجموعة من منظمات المجتمع المدني المكرسة للشفافية التشريعية في أمريكا اللاتينية، وحضره كل من المشرعين والمنظمات غير الحكومية في الأرجنتين.¹⁹ أيضا شراكة GOPAC مع منظمة الشفافية الدولية في كندا لجمع منظمات المجتمع المدني الكندية للعمل معا على مكافحة الفساد وعلى الشفافية. وناقش الفريق فرصا لزيادة الأثر الجماعي وحدد عددا من القضايا المشتركة الرئيسية، بما في ذلك ملكية المنفعة، وحماية المبلغين عن المخالفات ومشاركة الدعوة لمكافحة الفساد.²⁰

الشكل 2: نقاط الدخول للعمل مع المشرعين



الخاص في إبداء مشروع قانون حرية المعلومات "من قبل نواب المعارضة الذين كانوا مدعومين من حملة المملكة المتحدة لحرية المعلومات .

في معظم البلدان، عندما يقدم مشروع القانون في النهاية للنظر فيه من قبل السلطة التشريعية، سيتم تحويلك إلى اللجنة التشريعية ذات الصلة للمراجعة (على سبيل المثال قانون بشأن الجريمة المنظمة قد يتم الإشارة إلى لجنة القانون والعدالة في السلطة التشريعية) . في بعض البلدان، هذه اللجان لديها طاقمها الخاص موظفي الدعم الخبراء، ولكن في كثير من البلدان تكون مواردها شحيحة وقد يرحب بالدعم الفني المقدم . العديد من اللجان التشريعية تنظم جلسات

على الرغم من أن القوانين والتعديلات تصاغ عادة من قبل السلطة التنفيذية، في العديد من البلدان، يمكن أيضا لأعضاء من المجلس التشريعي اقتراح القوانين الخاصة بهم (سواء بسبب المؤتمر / الاجتماع لديه صلاحيات سن القوانين الخاصة به أو من خلال فواتير أعضاء من القطاع الخاص) . عندما يكون ذلك ممكنا، يمكن أيضا تشجيع المشرعين و / أو تحالفات من المشرعين الأفراد لتطوير مشاريع القوانين . عندما يتم تحديد المشرعين الذين هم على استعداد لرعاية القانون أو التعديل ، يمكن للمجتمع المدني أن يوفر لهم المساعدة التقنية لتشكيل مشروع القانون . في المملكة المتحدة، على سبيل المثال، تم القيام بالجهود المبكرة لسن تشريعات حرية المعلومات من خلال ادراج أعضاء القطاع

استماع علنية لتمكين الجمهور من تقديم آرائهم حول محتوى مشروع القانون. هذه فرصة حاسمة لمجموعات المجتمع المدني لكي تكون سباقة من خلال تقديم الطلبات (سواء في شكل مكتوب أو شخصيا) إلى هذه اللجان التشريعية لضمان أن تحقق الإصلاحات القانونية أهدافهم المتوافقة مع حقوق الإنسان.

تعهد التقاضي الاستراتيجي

في حين يتواصل إصلاح القوانين الأكثر شيوعا من خلال التعديل المتعمد للقانون، من الممكن أيضا أن تتم الدعوة للتغيير من خلال ما يسمى بـ "التقاضي الاستراتيجي". وهذا يشير إلى التقاضي من أجل المصلحة العامة الذي يتم القيام به عمدا في محاولة لتوضيح أو تعديل أو تمديد القانون لدعم حملة إصلاح القانون الشاملة. و غالبا ما يستخدم التقاضي الاستراتيجي من قبل نشطاء حقوق الإنسان الذين يضغطون من أجل تأييد لائحة الحقوق الدستورية في بلدانهم

يمكن أن يكون التقاضي الاستراتيجي مكلفا، ولكن في البلدان حيث توجد محاكم للنشطاء و / أو إطارات دستورية قائمة على حقوق قوية، قد يكون لدى المحاكم استعداد لاتخاذ إجراءات حتى قبل الحكومة أو السلطة التشريعية. نجاح التقاضي الاستراتيجي يؤدي إلى استنتاج من المحاكم يدعم المسعى 16 و سيكون بمثابة سابقة في الحالات المقبلة. في سياق المسعى 16، على سبيل المثال، هناك سابقة للتقاضي الاستراتيجي في دعم الحق الدستوري في حرية الحصول على المعلومات²³، وأكثر من ذلك في الآونة الأخيرة، تقدم دعاة مكافحة الفساد بقضايا إلى المحاكم لقمع تمويل الحملات الانتخابية من قبل المانحين²⁴ من القطاع الخاص .

حكم المحكمة، لا سيما المحكمة العليا، سيكون بمثابة قانون للبلاد، ما لم تمر السلطة التشريعية قانونا لتجاوز قرار المحكمة. ويمكن أيضا للتقاضي الاستراتيجي أن يستخدم تكتيكا فعلا لضمان أن القانون الجديد / المعدل يتم تنفيذه وتطبيقه عندما يتم تمرير التشريع بشكل صحيح. على سبيل المثال، إذا كانت الحكومة بطيئة في تكريس الموارد اللازمة لتنفيذها، يمكن السعي للتقاضي للضغط على الحكومة للوفاء بالتزاماتها. عندما يلاحظ أن الحكومة تسيء تفسير القانون، فالتقاضي في المحاكم يمكن أن يكون مفيدا جدا كوسيلة توفر توجيهات واضحة للتنفيذي والبيروقراطي حول معنى ومضمون القانون.²⁵

في حين يمكن أن يكون التقاضي الاستراتيجي وسيلة مفيدة لتعزيز الإصلاح التشريعي، فإن لديه أيضا تحدياته الخاصة.²⁶

يمكن أن يستغرق وقتا طويلا ومالا، لا سيما في المحاكم العليا. ومع ذلك، إذا كنت تستطيع الوصول إلى المشورة القانونية المجانية، فإن هذا سوف يقلل من التكاليف إلى حد كبير.

ويمكن أن يكون من الصعب على غير المحامين التعرف على فرص التقاضي الاستراتيجي. ومع ذلك، إذا كان لديك محامين كأعضاء في ائتلاف المجتمع المدني، يمكن لهذا أن يكون بمثابة موارد ممتازة للعمل بها في استراتيجيتك للتقاضي.

نصيحة معظم المجالس التشريعية هي شكل ما من أشكال نظام اللجان حيث يجلس المشرعون معا في لجان أصغر للإشراف على قطاعات محددة من عمل الحكومة. والعديد من البلدان لديها بالفعل لجنة تشريعية قائمة للقانون والعدالة و / أو اللجنة المالية / الميزانية-الرقابة التي يمكن تعديل اختصاصاتها لتمكين اللجنة التشريعية من مراقبة تنفيذ المسعى 16. قضايا مثل الهوية القانونية أو الأجر بالأطفال يمكن أيضا أن تنظر فيها لجان الرعاية الاجتماعية أو حماية الطفل، ويمكن أن يعالج الفساد من خلال لجنة قانونية أو عبر قطاعية عن طريق إدخال المساءلة العامة / الرقابة لمكافحة الفساد في جميع اختصاصات اللجان القطاعية (على سبيل المثال، لجنة الصحة والرفاهية أو لجنة التعليم).

نصيحة بينما عادة ما يكون للتشريعات في الدول المتقدمة موظفين فنيين لدعم اللجان التشريعية في عملية البحث وتحليل القوانين المقترحة، يرجح أن الكثير من التشريعات الأقل تأسيسا تقتصر فقط على عدد محدود من الموظفين ذوي الكفاءة الفنية، بحيث يكون عرض البحوث ودعم الصياغة من قبل منظمات المجتمع المدني للجان التشريعية موضع ترحيب. يمكنك تحديد أعضاء اللجنة الذين هم داعمون للمسعى 16 وأن تقدم لهم الدعم في تحليل مشاريع القوانين التي تقدم لهم لمراجعة و / أو في صياغة تقارير اللجان والتعديلات حسب الاقتضاء.

نصيحة غالبا ما يكون لأعضاء المجلس التشريعي تأثيرا مشابها لوزراء أو مسؤولين حكوميين. ولا سيما في الأنظمة البرلمانية، حيث في غضون بضع سنوات يمكن أن يصبح مناصرا في المعارضة وزيرا في الحكومة. قد تفكر في القيام بدعوة المرشحين. في العديد من البلدان، توجد "مجموعة الصداقة" المتعلقة بالقضايا أو المسائل داخل المجالس التشريعية، وبذلك تضم جماعات ما بين الأحزاب للمشرعين معا حول قضية معينة. على سبيل المثال، منظمة العفو الدولية (AI) تدعم العديد من مجموعات الصداقة البرلمانية الملتزمة بحقوق الإنسان²¹، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) يدعم المجموعات البرلمانية بشأن السكان والتنمية.²² لبعض الهيئات التشريعية أيضا تجمعات للشباب أو تجمعات نسائية تجمع مجموعات أقل من المرشحين بحيث يكون لديهم مصالح مشتركة. ويمكن أيضا تشجيع هذه المؤتمرات الحزبية لتحمل المسعى 16 و مناصرة الحكم الشامل والسلام.

http://www.amnesty.org.uk/sites/default/files/how_to_lobby_your_mp_0.pdf 21

<http://www.unfpa.org/tags/parliamentarians> 22

23 روي بيليد وبورام رابين (2011). "الحق الدستوري في المعلومات، كولومبيا قانون حقوق الإنسان مراجعة، 42، ص 373-80، http://www3.law.columbia.edu/hrlr/hrlr_journal/42,2/Peled_Rabin.pdf.

24 ميكايلا ويتبورن (2015). "تأييد المحكمة العليا حظرا على مستوى الولاية على التبرعات السياسية من مطوري العقارات،

سيدني مورنينغ هيرالد، 7 أكتوبر 2015، <http://www.smh.com.au/nsw/high-court-upholds-statewide-ban-on-political-donations-from-property-developers-20151005-gk21ja.html>.

25 <http://www.fwrm.org/fj/images/fwrm/publications/general/Changing%20Laws%20-%20Lobbying%20Toolkit.pdf>، ص 63.

26 المرجع نفسه

العمل مع الشراكة الحكومية المفتوحة

شراكة الحكومة المفتوحة هي مبادرة متعددة الأطراف تهدف إلى تأمين التزامات ملموسة من الحكومة لتعزيز الشفافية، وتمكين المواطنين ومحاربة الفساد وتسخير التكنولوجيات الجديدة لتعزيز الحكم. واعتباراً من مطلع عام 2016 69 بلداً التي هي جزء من الشراكة الحكومية المفتوحة ستقدم خطط عمل نصف سنوية وضعها بالتشاور مع المجتمع المدني الوطني. و خلال الخمس سنوات منذ إنشائها، ظهرت خطط عمل الشراكة الحكومية المفتوحة كآلية يعتمد عليها في تحقيق التزامات مستقلة موجهة في زمن محدد من الحكومات حول سياسة الإصلاحات تجاه القضايا المتعلقة بالهدف 16. العديد من منظمات المجتمع المدني سبق وان استعملت منصة اهداف التنمية المستدامة للمضي قدماً بأولويات السياسة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

كامل بلدان الشراكة الحكومية المفتوحة التحقت بمساعي التنمية المستدامة، و العديد من أهداف المسعى 16 على صلة مباشرة بأولويات الحكومة المفتوحة على غرار محاربة الفساد، الوصول إلى المعلومة، و مشاركة المواطن في صنع القرار. يمكن ان يتحقق التقدم في هذه الأهداف، و المساعي التي تساندها، من خلال استخدام خطط عمل الشراكة الحكومية المفتوحة لوضع سياسة التزامات محددة تعالج كل من تلك التحديات. نماذج من تلك الالتزامات متوفرة في دليل الحكومة المفتوحة على أهداف التنمية المستدامة، واحدة من أهم أدوات الشراكة الحكومية المفتوحة لغرض وضع الالتزامات. توفر الشراكة الحكومية المفتوحة ضماناً تمكن المجتمع المدني من تحديد شكل سياسة الالتزامات، و كذلك عبر آلية مستقلة لأعداد التقارير التي توفر مساءلة من طرف ثالث حول النتائج و مستوى الإنجاز.

إذا كانت القضية غير ناجحة، هناك خطر الحصول على تفسير غير مفيد للقانون. هذا هو الأرجح في مجالات القانون التي تعتبر مثيرة للجدل (مثل التزامات مكافحة الفساد) أو إذا كان يتم النظر في القضية من قبل محكمة محافظة أو مُسَيِّسة.

ينبع التناقض الاستراتيجي في معظم الأحيان تحالفات ومنظمات المجتمع المدني التي لها محامين كجزء من عضويتها أو الذين يمكنهم الوصول إلى مشورة القانونية للمصلحة العامة. إذا إصلاح القانون هو جزء من استراتيجية المسعى 16 الخاص بك، يجب عليك أن تنظر في كيفية الوصول بشكل استباقي إلى المجتمع القانوني لتحديد الشركاء الراغبين في المساعدة. وهناك أيضا جماعات دولية الذين هم على استعداد لتقديم المشورة المجانية في بعض الأحيان، على سبيل المثال، جمعية المحامين الأمريكيين (ABA) ومنظمة التنمية والقانون الدولي (IDLO).

نصيحة

دراسة حالة : استخدام التقاضي الاستراتيجي للمطالبة باجراءات تغيير المناخ التي اتخذتها الحكومة الهولندية²⁷

في ما يفهم للمرة الأولى التي يحاول فيها المواطنون الأوروبيون أن يتهموا الدولة بمسؤوليتها عن التناقص المزعوم بشأن تغيير المناخ، في يونيو 2015، انتصر 866 من المدعين والمنظمات غير الحكومية البيئية Urgenda في التقاضي الاستراتيجي ضد الحكومة الهولندية. عملت Urgenda مع المدعين لاستخدام القانون الدولي لحقوق الإنسان، جنبا إلى جنب مع القانون المحلي، كأساس قانوني لحماية المواطنين ضد تغيير المناخ. جلبت Urgenda الدعوى جنبا إلى جنب مع المدعين الذين كان من بينهم المدرسين ورجال الأعمال والفنانين، فضلا عن الأطفال ممثلين قانونيا بأهاليهم الكبار. وقال دينيس فان بركل، الذي يعمل لـUrgenda: "أردنا أن نظهر أن هذه ليست مجرد منظمة واحدة فقط كانت تقف وراء هذه الفكرة وإنما هناك حركة واسعة من الناس الذين يشعرون بالقلق الشديد حول تغيير المناخ ويعتقدون انه من الضروري مقاضاة الدولة.²⁸" ومنذ بداية عملية التقاضي، وضعت Urgenda جميع الوثائق القانونية على الانترنت، ترجمتها إلى اللغة الإنجليزية وشجعت عددا من الدول الأخرى على استخدام عملها.

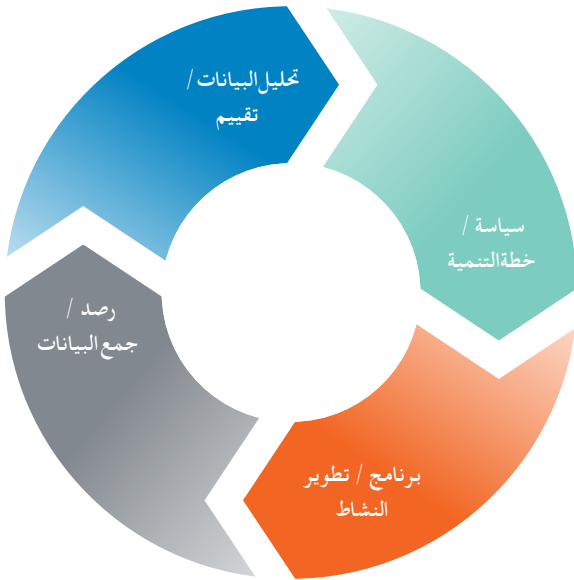
وكان المدعون قد اتهموا الحكومة الهولندية بالإهمال في 'المساهمة عن دراية' في الإخلال بتجاوز هدف 2 درجة مئوية كحد أقصى لظاهرة الاحتباس الحراري. في ما كانت هذه أول دعوى ضد المسؤولية المناخية التي أقيمت في إطار حقوق الإنسان و قانون المسؤولية التقصيرية، ارتكزت الحجج القانونية على المبادئ القانونية التي تمنع الدول من التلويث إلى الحد الذي يضر بالدول الأخرى و (EU) "المبدأ الوقائي" للاتحاد الأوروبي والذي يحظر الإجراءات التي تنطوي على مخاطر غير معروفة ولكن يحتمل أن تكون خطيرة. وجد القاضي في القضية أن التهديد الذي كانت تشكله ظاهرة الاحتباس الحراري كبيرا للغاية وكان قد سبق وأن اعترف به من قبل الحكومة الهولندية في الاتفاقات الدولية. على هذا الأساس، فقد وجد أن الحكومة الهولندية كان عليها واجب العمل به. لا توجد أية محكمة أخرى في العالم قد أمرت مباشرة الحكومة بخفض انبعاثات الكربون، وهكذا حكم تاريخي من التقاضي الاستراتيجي قد تكون له تداعيات في جميع أنحاء العالم.

27 وتوجه دراسة الحالة هذه من مصادر متعددة على الإنترنت: "Urgenda (2015) Urgenda يفوز في القضية من أجل تحسين تحسين المناخ الهولندي"، بيان صحفي، <http://us1.campaign-archive2.com/?u=91ffff7bfd16e26db7bee63af&id=11fab56e93&e=46588a629e>

28 هوارد، أ (2015). "الحكومة الهولندية تواجه إجراءات قانونية بسبب فشل للحد من انبعاثات الكربون"، الغارديان، <http://www.theguardian.com/environment/2015/apr/14/dutch-government-facing-legal-action-over-failure-to-reduce-carbon-emissions>

الجزء 5: دعم المتابعة الوطنية ورصد المسعى 16

الشكل 3 : حلقة التسيير الوطني



الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية تسلط الضوء على الحاجة الماسة إلى أن يكون جدول أعمال عام 2030 مصحوباً بمتابعة ورصد في إطار متين، سواء على الصعيد الدولي أو الوطني، لتمكين الجمهور من التأكد من أن الحكومات وغيرها من الجهات المسؤولة تكون مساءلة ومحاسبة على تحقيق الأهداف. وأشار الأمين العام للأمم المتحدة أن انعدام المساءلة هي واحدة من أسباب النقص في تقدم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.²⁹ في حين أن التنمية التشاركية لخطط تنفيذ SDG هي خطوة أولى هامة، فقد أثبتت التجربة أن استمرار رصد واستعراض وإعادة تقويم هذه الخطط سيكون حاسماً لضمان بقائها على الطريق الصحيح وتحقيق تقدم حقيقي. على الرغم من أن لغة "الرصد والتقييم" قد أصبحت شائعة على نحو متزايد، إلا أن البنية التحتية الداعمة للرصد لم تتبع على قدم وساق في معظم البلدان. حتى في حالة ما إذا تم العمل بالمراقبة، فإن هذه المعلومات لا تتغذى دائماً بالعودة إلى جهود التنفيذ – في كثير من الحالات، المجتمع المدني لا يمكنه حتى الوصول إلى هذه البيانات المراقبة من الحكومات – أو حتى الفرصة للتمعن في وجود التقدم من عدمه، ومن ثم القيام بتحسين ما يجري. في حين أن المكاتب الإحصائية الوطنية ستكون هي الهيئات الرئيسية المسؤولة عن مراقبة تقدم مساعي التنمية المستدامة، فإن البيانات التي تنتجها الجهات الفاعلة الأخرى سوف تلعب أيضاً دوراً حاسماً في تقديم صورة قوية ودقيقة عن التقدم على جميع المستويات.

الانخراط في عمليات المتابعة الوطنية

للحصول على أي خطة ناجحة للمسعى 16 في إدارة الموارد لغرض التأثير، من الضروري أن تكون مدعومة من قبل إطار واضح للرصد، الذي يمكنه أن يساعد صناع القرار والجمهور على تقييم ما إذا كان هناك إحراز تقدم وكذلك تحديد الثغرات في التنفيذ.³⁰ من الناحية المثالية، فإن عملية التخطيط الوطنية تتضمن أيضاً إجراءات لوضع المؤشرات لضمان وجود نتائج واضحة وعملية وقابلة للتحقيق. فوضع مؤشرات قوية ومتينة لقياس التقدم على النطاق

29 الأمم المتحدة (2010). الالتزامات التي لم تتم تلبيةها، والموارد غير الكافية، انعدام المساءلة يعيق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يقول الأمين العام، البيان الصحفي للأمم المتحدة، 16 مارس <http://www.un.org/press/en/2010/sgsm12789.doc.htm>

30 يفترض هذا القسم أن شكلاً ما من خطة SDGs (أو خطة قطاعية ما يعادلها) في المكان. من دون هذه الخطة، فإنه سيكون من الصعب جداً على التحرك بشكل منهجي إلى الأمام مع تنفيذها. / أو لرصد التقدم المحرز. إذا لم يكن هناك خطة في مكان، والدعوة لتطوير واحد قد يكون أحد أهداف السياسة العامة رئيسياً للمجتمع المدني.

دراسة الحالة: رصد ميزانية المجتمع المدني بفضح الأموال المحولة من تنمية داليت

عوملت طائفة الداليت تاريخيا في الهند باسم "المنبوذين" وعانوا من التمييز على الرغم من الضمانات المحددة في الدستور الهندي 1950. في عام 1980، وضعت الحكومة خططا فرعية مصنفة للطوائف (SCSP) للتأكد من أن 16 في المائة على الأقل من الإنفاق الحكومي على التنمية استهدفت مباشرة المنبوذين. في عام 1995، أصدرت الحكومة قانون الميزانية 789 لتصنيف صناديق SCSP وتمكين تتبع النفقات. ومع ذلك، كان هذا القانون غير مستغل من قبل الحكومات الوطنية.

في عام 2006، بدأت الحملة الوطنية لحقوق الإنسان داليت (NCDHR) العمل مع مركز المنظمات غير الحكومية للميزانية ومساءلة الحكم (CBGA) لتطوير منهجية لتحليل وتتبع قانون النفقات 789. بعد اللجوء إلى تقاضي استراتيجي غير ناجح، استخدمت NCDHR قانون الحق في المعلومات (RTI) لكي تسأل الحكومة لماذا لم تستخدم القانون 789 ولماذا لم تنشر البحوث للنواب والمراجع العام ولجنة التخطيط أو غيرها من المؤسسات ذات الصلة. و أقامت كذلك ورشات عمل في جميع أنحاء البلاد لتدريب نشطاء للقيام بتحليل ميزانية مماثلة في مناطقهم وتنظيم تظاهرة كبرى احتجاجا على عدم احداث أي تنمية في الداليت. في عام 2008، قبل الانتهاء من طلب RTI، أمرت الحكومة في دلهي جميع الإدارات بتطبيق القانون 789 - فكان ذلك أول انتصار لـ NCDHR في ميزانية كبيرة.

في عام 2010، تم عقد دورة ألعاب الكومنولث في نيودلهي. كان هنالك العديد من مزاعم الفساد على مستوى عال متعلق بالألعاب. قامت شبكة حقوق الأرض والسكن (HLRN) و هي تحالف يضم منظمات غير حكومية بكشف وثيقة تقترح أن أموال SCSP قد استخدمت للمساعدة في دفع مستحقات الألعاب. استخدمت NCDHR معرفتها بالميزانيات للتأكد من أن أموال SCSP قد تم تحويلها. بعد نشر النتائج، ناقش البرلمان الوطني القضية لمدة يومين، واعترف وزير الداخلية أن الأموال الحكومية تم تحويلها بشكل غير عادل بعيدا عن المنبوذين. وفي وقت لاحق، قامت الحكومة بالزام جميع الإدارات لاستخدام القانون 789 في ميزانية 2011-12، وفي عام 2010، عينت لجنة التخطيط فريق عمل لمراجعة المبادئ التوجيهية لـ SCSP.

الكامل لأهداف المسعى 16 هي الخطوة الأولى لضمان أن الحكومات تعطي الأولوية لهذه القضايا والتي يمكن للمواطنين محاسبتهم على الوفاء بها.

في نواح كثيرة، فإن أصحاب مصلحة المجتمع المدني هم بمثابة الجزء الذي لا غنى عنه في إطار القياس والرصد والمساءلة، لأنها غالبا ما توفر رابطا حيويا بين الحكومات وأصحاب المصلحة. وبالتالي يمكن لأصحاب المصلحة المحلية للمجتمع المدني أن يلعبوا دورا رئيسيا في عمليات الرصد والمراجعة على المستوى الوطني. وسوف يكون عملهم بطرق بناءة مع الحكومات هاما جدا لتحقيق ذلك، فمن الناحية المثالية يكون ذلك من خلال بناء الثقة والألفة

أنفسهم – يمكن أن تساهم في اكتمال المصادر الرسمية للبيانات و ملء الثغرات في البيانات واستكمال التقارير الرسمية في حالة ما إذا كانت نوعية البيانات غير كافية. يمكن لمعطيات المجتمع المدني والبيانات المعممة للمواطنين أن تكون مفيدة بشكل خاص في توفير صورة عن التقدم في السياقات دون الوطنية، بما في ذلك تعظيم تصورات المواطنين في محاولة لتحقيق التزام جدول الأعمال لعام 2030 بأن لا يترك أي شخص في الوراثة". إضافة إلى ذلك، فإن إنتاج البيانات من مجموعة متنوعة من المصادر تعني ملكية البيانات عبر المجتمع. في بعض البلدان، لا تكون المكاتب الإحصائية الوطنية محايدة تماما، مثل تلك البيانات غير الرسمية يمكن أن تساعد في تدقيق التقارير الرسمية و دق ناقوس الخطر إذا ما أصبحت العملية مُسيَّسة.

بحيث ترى الحكومات المجتمع المدني كشريك في التعاون لصالح جدول الأعمال العام. هذا سيساعد على ضمان أن تكون المنظمات غير الحكومية قادرة على تتبع التقدم المحرز والدعوة إلى إعادة تصميم للجهود كلما اقتضت الضرورة ذلك – ضمان أنه إذا انخرفت العملية عن مسارها، فإنها يمكن أن تسهم في "تصحيح في منتصف الطريق" وإعادة التقييم، حسب الاقتضاء.

نصيحة كان المجتمع المدني فعالا بشكل خاص في تعزيز المساءلة العامة ومكافحة الفساد وجهود الشفافية من خلال ما يسمى بـ "مبادرات المساءلة الاجتماعية". من خلال هذه المبادرات، يعمل المجتمع المدني مع الإدارات الحكومية والمجتمعات المحلية لتسهيل حلقات ردود الفعل، وتمكين الجمهور ليكون أكثر انخراطا في عملية صنع القرار، وتحمل الحكومة المسؤولية عن تشظتها.

"جمع واستخدام" بيانات المواطن المعممة

كان للأهداف الإنمائية للألفية الأصلية فقط ثمانية أهداف، بواحد وعشرين هدفا وثمانية وأربعين مؤشرا، تغطي SDGs مجموعة من قضايا أوسع بكثير، ولها سبعة عشر مسعى و169+ هدف – مع العديد من الأهداف التي تغطي قضايا متعددة، بما في ذلك المسعى 16 في حد ذاته. وقد تم الاعتراف بأن المؤشرات لا تحتاج إلى الاعتماد على المعلومات الموجودة بالفعل، ولكن ينبغي أن تكون مصممة لتعكس ما ينبغي أن يقاس، مع الإحصائيين الذين كلفوا بوضع نهج لكيفية إجراء هذه القياسات. ومع ذلك، وبالنظر إلى القدرات والموارد المحدودة التي يتم تخصيصها عادة للمكاتب الإحصائية الوطنية، من المرجح أن تكون هذه النظم الإحصائية قد أُرهِقت حتى عندما يتعلق الأمر بجمع بيانات عن جميع SDGs. لرصد وتتبع التقدم المحرز في SDGs بما فيه الكفاية، هناك حاجة لمصادر البيانات الجديدة والمبتكرة التي تأتي من شركاء خارج النظم الإحصائية الرسمية.

بينما صناع السياسة في حاجة إلى بيانات لاتخاذ القرارات، فإن المجتمع المدني ووسائل الإعلام في حاجة إلى بيانات لرصد التقدم المحرز. البيانات غير الرسمية التي تقدمها مجموعة واسعة من المصادر – بما في ذلك المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى – تقدم البيانات التكميلية التي يمكن استخدامها في التقارير ثلاثية التناول والتأكد من أن الأرقام تمثل الواقع الحقيقي داخل المجتمع. ويمكن أن يكون هذا الأمر مشكلة بالنسبة للهيئات الرسمية لكونها منحت المسؤولية الوحيدة عن مراقبة أداء الدولة، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بالعدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان. فاستخدام مجموعة متوازنة من المصادر يمكن أن يكون هاما في بناء ثقة الجمهور والمصادقية في SDGs وكيف يجري رصدها. وبالتالي يمكن للمجتمع المدني أن يكون مفيدا جدا للحكومة في دعم جمع البيانات. بالإضافة إلى ذلك، هناك نمو متزايد في الحاجة للبيانات المبنية على التصورات والخبرات التجريبية، فهي ذات أهمية خاصة لقضايا حول المؤسسات الشاملة الخاضعة للمساءلة والجمعيات السلمية.

معطيات المجتمع المدني وبيانات المواطنين وغيرها من المصادر "غير الرسمية" – مثل تلك التي تنتجها المؤسسات البحثية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمواطنين

دراسة الحالة: تسخير خبرة المجتمع المدني في جمع وتحليل البيانات

أصبحت العديد من منظمات المجتمع المدني خبيرة فعلا في جمع وتحليل البيانات من خلال المنهجيات التي يمكن أن تكون مفيدة للحكومات في عملية تتبع تنفيذ SDGs. على سبيل المثال، يمكن استخدام البيانات من الدراسات الاستقصائية العالمية (مثل مقياس الفساد العالمي لمنظمة الشفافية الدولية) أو بيانات أكثر محلية ناتجة عن المهتمين على مستوى المجتمع المحلي (مثل مشروع البيانات المواطنين المعممة خريطة كبيرا). بعض منظمات المجتمع المدني أيضا تحلل البيانات من المصادر العامة المتاحة (المفتوحة) (على سبيل المثال "انشر ما تمول" مؤشر شفافية المعونة) وغيرها يضعوا البيانات من خلال تقييمات الخبراء (تقرير دولة المجتمع المدني السنوي مثل لسيفيكوس).

وقد بدأت العديد من المنظمات غير الحكومية أيضا الاستفادة من تكنولوجيا الالتزام الجماعي لتحسين جمع البيانات وتحليلها. مثل هذه المبادرات يمكن أن تحدث ثورة في جهود الرصد من خلال تمكين المواطنين من تبادل الخبرات والمعلومات على الشبكات في سياسة الحكومة أو في الفشل. على سبيل المثال، في مصر، HarrassMap³¹ تعمل كمنصة رقمية تتيح للناس التبليغ عن التحرش. ثم عرضت هذه المعلومات عن طريق أداء لأداة رسم الخرائط التي وقعت فيها هذه الحوادث، تمكن صناع القرار من تحسين استهداف جهودهم. وبالمثل، في الهند، كان لموقع IPaidABribe³² نجاحا مستعرا، حيث تمكن الناس في جميع أنحاء البلاد من التبليغ عن رشاوى المسؤولين الحكوميين. ثم يتم تعيين هذه البيانات وتدرج قصص أكثر تفصيلا لتمكين المتابعة من قبل السلطات. وكان نجاح الموقع بحيث تم تكرارها في أربعة عشر بلدا حتى الآن.

نصيحة

قياس مؤشرات المسعى 16 ينبغي أن تشمل إدراك المواطن أو خبرة الاستطلاعات. لجعل عملية القياس أكثر مسؤولية، من الضروري أن تشمل المؤشرات أدلة قائمة على استطلاعات مبنية على أساس التقييمات الشخصية، بدلا من أن تقتصر على المعلومات التي تم جمعها من قبل المسؤولين على المستوى الوطني أو الدولي، بما في ذلك عامة الجمهور، في عملية رصد تضمن مشاركة الشعب في التعبير عن احتياجاته المستمرة. وتبين التجربة أن النتائج التي يكون محورها الإنسان يتم تصورها على أكمل وجه باستخدام الاستطلاعات التجريبية أو تلك القائمة على التصور. علاوة على ذلك، الاستطلاعات تستجيب لأفضل المعايير كونها سهلة الفهم وهي كلية وطموحة تماما مثل بيانات الإدارة أو المعاهدات.

لدى المجتمع المدني خبرة كبيرة في إجراء استطلاعات منهجية ومنظمة لأغراض مساعدة الحكومات لمراقبة فعالية البرامج. على سبيل المثال، فصول الشفافية الدولية الوطنية في جميع أنحاء العالم تدعم تصنيف مؤشر مداركات الفساد العالمي في كل عام،³³ وتناولت العديد من الفصول لاستطلاعات وطنية ليسترشد بها في وضع استراتيجياتها الوطنية لمكافحة الفساد. وبالمثل، أجرت المنظمة العالمية تقييمها لإطار النزاهة على المستوى الوطني.³⁴

<http://harassmap.org/en> 31

<http://www.ipaidabribe.com> 32

<http://www.transparency.org/research> 33

<https://www.globalintegrity.org/research/reports> 34

الجزء 6: الالتزام مع المسعى 16 على المستوى العالمي

الوحيدة التي لها وجود في كل بلد تقريبا، مما يجعلها شريكا مفيدا لإطار الـSDG بأكمله.

المؤسسات المالية الدولية (IFIs): إن المؤسسات المالية الدولية عموما تشمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، فضلا عن مصارف التنمية الإقليمية. المسعى 16.8 يركز على الحكم الجامع من المؤسسات المالية الدولية. فمن الشائع أن الكثير من هذه المنظمات يقدم تمويلًا كبيرًا ومساعدة تقنية في دعم القضايا التي يغطيها المسعى 16، ولا سيما فيما يتعلق ببناء المؤسسات والوصول إلى العدالة / سيادة القانون.

الهيئات الحكومية الدولية الإقليمية: في حين تقود الأمم المتحدة عملية تنسيق الـSDG حتى الآن، الهيئات الحكومية الدولية الإقليمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية تعمل كلها كوسيط فعال فيما بين جداول الأعمال الدولية لامتصاص نظيرتها الوطنية بصفة متزايدة. منظمات مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي (EU)، ومنظمة الدول الأمريكية (OAS)، ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) وجامعة الدول العربية كلها تلعب دورا رئيسيا في دعم الحكومات الوطنية لنقل جدول الأعمال هذا إلى الأمام. على وجه الخصوص، يمكن لأقسامهم السياسية وسلطة أو سيادة القانون أن تكون حليفا مفيدا في توطين المسعى 16 للشركاء الوطنيين.

شركاء التنمية: على الرغم من أن المقصود من الـSDGs هو جدول أعمال عالمي ينطبق على جميع البلدان على قدم المساواة، لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية جزءا أساسيا من إطار تنفيذ جدول أعمال عام 2030. في يوليو 2015، تمت المصادقة على جدول الأعمال عمل أديس أبابا من قبل الحكومات في دعم جدول أعمال عام 2030، فمزيج المساعدة الإنمائية الرسمية، التمويل المحلي، وتمويل القطاع الخاص يعترف بالحاجة إلى تسخيرها كلها إذا كان المراد هو تحقيق الـSDGs.

تحالفات المنظمات غير الحكومية الدولية / مبادرات: من أجل دعم واستكمال الجهود الوطنية، تم وضع عدد من التجمعات الدولية للمنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء إما حول الـSDGs تحديدا و / أو القضايا المتضمنة في الـSDGs. شبكة المشاركة والشفافية والمساءلة (TAP) هي واحدة من قبيل ائتلاف المجتمع المدني الدولي، ولكن يضم الكثير من الآخرين أصواتهم وقصصهم وتجارب الجهات الفاعلة الوطنية لديهم لتسليط الضوء عليها على المستوى الدولي. ويمكن لهذه

ومن العناصر الرئيسية في جدول أعمال 2030 هو أنه عالمي، مع الاعتراف أنه في البداية النهج المتخذ في السياق الوطني سيكون حاسما لنجاحه. يقول ذلك، من المؤيد بأنه رؤية موحدة لتوجيه تصرفات كل بلد في جميع أنحاء العالم. بمعنى، أنه برنامج عمل وطني و دولي في آن. في حين تكون عملية دفع التنفيذ من داخل الوطن وستبقى الجهات الفاعلة والعمليات الدولية أهم الجهود الرامية إلى تحقيق الـSDGs، بما في ذلك المسعى 16، الذي يعترف على وجه التحديد بأن الحكم العالمي يجب أن يكون أكثر شمولًا (المسعى 16.8).

تحديد الأهداف المؤسسية المتعددة الأطراف والشركاء

مع مجموعة متنوعة من الوكالات وفرق العمل ومجموعات العمل وما شابه ذلك مما أنشئ لدعم تطوير وتنفيذ الـSDGs، فإن الأبحار في مشهد التنمية الدولية يمكن أن يكون معقدا. على نطاق واسع، هناك خمس مجموعات رئيسية للعمل على الصعيد الدولي سيتم إشراكها بنشاط مع جميع الـSDGs، ووضع المزيد من التركيز على المسعى 16. كل من هذه المجموعات تتكون أيضا من مجموعة فرعية معقدة من المنظمات التي قد تحتاج إلى أن تصبح مألوفة.

الأمم المتحدة: ستساهم الأمم المتحدة والعديد من صناديقها ووكالاتها إلى حد كبير في تنفيذ جدول أعمال عام 2030. سوف توجه الـSDGs وأهدافها عملياتها الآن، وعلى مدى السنوات المقبلة، فمن المرجح أن خططها الاستراتيجية سوف تصبح تتماشى على نحو متزايد مع الـSDGs. على المستوى الوطني، فإن الفريق القطري للأمم المتحدة (UNCT) سيعمل على مساعدة الحكومات في التعامل مع الـSDGs، ويمكن أن يكون نقطة دخول عظيمة للمجتمع المدني للمشاركة في عمليات التخطيط والرصد الوطنيين. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) هو هدف إضافي مفيد لأنه مسؤول عن مساعدة الفريق القطري بأكمله مع تقديم الدعم الانضمامي إلى الـSDGs. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الوكالة الأممية

المشاركة في العمليات المتعددة الأطراف

التحالفات أن تكون مفيدة بشكل خاص في جعل الشعور بتعقيدات العمليات المتعددة الأطراف وجعلها أسهل للمنظمات غير الحكومية الوطنية لتوجيه مساهماتهم في المناقشات الدولية .

حتى وإن كان عملك الخاص يركز على الجانب المحلي، سيكون من المفيد أن تظل مدركا للتطورات الرئيسية على المستوى الدولي بحيث يمكنك تحديد الفرص المتاحة للاستفادة من الدعم لجهودك من خلال المحافل والعمليات الدولية حسب الاقتضاء. بالفعل، فإن العديد من المنظمات غير الحكومية لديها خبرة في العمل مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرها من عمليات المراجعة الحكومية الدولية المماثلة. سوف تستمر طوال فترة تنفيذ SDG – هذه الأنواع من العمليات – عملية الاستعراض الدوري الشامل (UPR) لتنفيذ حقوق الإنسان أو آلية استعراض اتفاقية مكافحة الفساد، على سبيل المثال. وبالتالي، التعامل مع هذه العمليات سيبقى المهم. بقول ذلك، من المتوقع أن عمليات الرصد والمراجعة الإضافية سوف تكون

دراسة الحالة: تعاون المجتمع المدني المحلي و الدولي على الدعوة إلى المسعى 16

في عام 2014، بالعمل مع ست رابطات للأمم المتحدة (UNA) من جميع أنحاء العالم، واجه الاتحاد العالمي لجمعيات الأمم المتحدة (WFUNA) مشروع الاثنى عشر شهرا الذي يدعى "التحرر من العنف": جدول أعمال التنمية و السلام والأمن ومنع النزاعات في مرحلة ما بعد 2015. دعمت WFUNA رابطات الأمم المتحدة في أرمينيا والهند ورواندا وجنوب أفريقيا وأوغندا وفنزويلا في الضغط من أجل إدراج قضايا بناء السلام في SDGs. التعلّم العمودي بين WFUNA و كل جمعية من UNA، يرافقه التعلّم الأفقي بين كل جمعية من UNA، ما أضاف بعدا قيما لهذا المشروع وساعد على تحسين الأثر العام. حضرت كل جمعية من UNA أداء لـ WFUNA – لورش عمل تفصيلية لبناء القدرات التي شملت تدريب السياح الخاص، ومجموعة أدوات مصممة خصيصا لتطوير المعارف والمهارات في الجوانب الفنية للمفاوضات ما بعد عام 2015. وقدمت رابطات الدعم في تحديد الفئات المستهدفة والأفراد للأنشطة الدعوة وتم تجميعهم لتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة. مع ضمان أن يكون التدريب لا يزال متصلا بالواقع المحلي في وقت بناء الممارسات والمعايير المشتركة، وقدمت للمشاركين في المشروع الأدوات اللازمة لتصميم ومتابعة المبادرات المحلية الخاصة بهم .

خلال المشروع، تناولت جمعيات UNA دعوتهم بطرق متعددة. أطلق المشاركون منتديات الكترونية وصفحات وسائل الاعلام الاجتماعية لإشراك مجموعات واسعة من المجتمع. سجلت اثنتا عشر برنامجا تلفزيونيا، واثنتا عشر بثا إذاعيا واثنين من أشرطة الفيديو على اليوتيوب في محاولة لتسليط الضوء على المحادثة في السياقات الوطنية والمحلية. اجتماعات أصحاب المصلحة والمنتديات المحلية مكنت الرابطات من استهداف ممثلين عن وسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والحكومة المحلية والوطنية. ونتيجة لهذه الجهود، أكثر من 11,000 طالب ونشطاء المجتمع المدني كسب المعرفة حول جدول أعمال ما بعد 2015، كما فعل أكثر من مائتي صحفي وسياسي. كانت جمعية UNA واحدة ناجحة بشكل خاص في دعوة حكومتها، وتأمين حضور رئيس بلدهم في إحدى المناسبات الخاصة بها. عند انتهاء المشروع، سبعة وأربعون منظمة غير حكومية وتسعة وسبعون موظفا لمنظمات غير حكومية واصلوا العمل على جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 بما في ذلك السلام والأمن.

مصممة خصيصا لتتبع تنفيذ **SDG**، و قد ترغب أيضا في التعامل معها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (على سبيل المثال عن طريق الربط الشبكي مع المنظمات غير الحكومية العاملة على المستوى الدولي لتبادل المعلومات حول عملك الخاص).

جلست الولاية السياسية الشاملة واشرفت على **SDGs** مع منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة (**HLPF**). كلف **HLPF** بتوفير القيادة السياسية والتوجيه والتوصيات طوال فترة تنفيذ جدول الأعمال. وهي مسؤولة أيضا عن تتبع التقدم المحرز و تشجيع وضع سياسات متماسكة مطلعة بالأدلة، العلوم والخبرات القطرية لمعالجة القضايا الجديدة والناشئة وتوفير منبر للشراكات.

HLPF هو منتدى هجين فريد من نوعه يقدم تقاريره إلى كل من مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للأمم المتحدة، ويعطيها القدرة على مناقشة التفاصيل الفنية حول تنفيذ ومتابعة جدول أعمال عام 2030، وكذلك والقدرة على إعادة تنشيط الإرادة السياسية نحو **SDGs** على أعلى مستوى. بالإضافة إلى عقد اجتماعات سنوية تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيث إنه سيلعب دورا محوريا في عالمي متابعة واستعراض جدول أعمال 2030 من خلال استعراضات وطنية وموضوعية، و **HLPF** يجتمع مرة كل أربع سنوات تحت إشراف الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث يعقد قادة العالم وخبراء التنمية المستدامة والمجتمع المدني اجتماعا لتقييم التقدم المحرز نحو **SDGs** على أعلى مستوى، وتوفير التوجيه السياسي والإرشاد لتنفيذ **SDG** في السنوات المقبلة.

مع صب التركيز حول تنفيذ ومتابعة ورصد **SDGs** للحكومات الوطنية، يمثل **HLPF** فرصة حاسمة للبلدان من أجل عقد مناقشة جماعية للتقدم نحو **SDGs** و جدول الأعمال 2030. وسيكون هذا مهما بشكل خاص لدراسة التحديات والقضايا المستجدة واستكشاف الشراكات بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتسريع التقدم نحو تحقيق **SDGs**.

نصيحة

وسوف يكون من المفيد بشكل خاص إبقاء العين مفتوحة على أصل البيانات ومخرجات **HLPF**³⁵. تم تصميم اجتماعات **HLPF** لكي تكون مفتوحة وشاملة لمشاركة المجتمع المدني ومجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الآخرين، مما يجعلها هدفا رئيسيا لإشراك المجتمع المدني على الصعيد العالمي. مع عمل **HLPF** بصفته المنتدى الرئيسي للدول أين يقدم تقدم تقارير **SDG** الوطنية، سيكون من المهم بشكل خاص لمنظمات المجتمع المدني التي تهتم بموضوع مساهمة **SDG** تتبع هذه المناقشات على أساس سنوي. حتى بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني التي لا يمكنها الحضور لـ **HLPF** شخصيا، ستكون هناك اجتماعات متاحة عبر البث على القنوات الرسمية للأمم المتحدة، والمخرجات والتقارير المحلية الوطنية سيتم نشرها على مناهج المعرفة في مجال التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

نصيحة

حتى إذا كانت مؤسستك لا تقوم بالبحوث الأولية أو بجمع البيانات، يلعب المجتمع المدني دورا هاما في عمليات الرصد الدولية من خلال إنتاج "تقارير المجتمع المدني". في قطاع حقوق الإنسان، على سبيل المثال، العديد من المنظمات غير الحكومية تقدم تقاريرها بشأن تنفيذ المعاهدة إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان ذات الصلة من أجل توفير وجهات نظر مختلفة أو إضافية على تقرير المعاهدة الرسمي للحكومة. وبالمثل، فإن بعض المنظمات غير الحكومية تقدم تقارير المجتمع المدني الخاصة بألية استعراض اتفاقية مكافحة الفساد لتوفير بيانات إضافية عن تنفيذ الاتفاقية. ويمكن وضع تقارير التنفيذ البديلة للمجتمع المدني مبسطة للمسعى 16 لمساعدة الحكومات الوطنية والأمم المتحدة في تتبع التنفيذ.

دراسة الحالة: الإدخال في عمليات المراقبة الدولية للدعوة إلى الإصلاحات الوطنية

وبناء على المعلومات المقدمة من قبل لويس بسينجي في جمعية رواندا لحقوق الإنسان الأولى (HRFRA)، نحن نعلم أن في رواندا، على الرغم من الضمانات الدستورية للحق في حرية التعبير والإعلام، ظلت هناك ثغرات في التشريعات والسياسات لحماية هذه الحقوق. كجزء من ردها على هذه المشكلة، تساهم HRFRA مع وزارة العدل في مدخلات تقرير رواندا للاستعراض الدوري الشامل (UPR)، للفت الانتباه إلى التحديات في الحصول على المعلومات، وحرية التعبير والوصول إلى العدالة. كانت HRFRA نشطة في تحديد أي وزارة كانت مسؤولة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل والتعامل مع الوحدة المسؤولة عن تجميع التقارير. باستخدام البحوث القائمة على الأدلة، وفرت HRFRA المدخلات التقنية للتقرير. قامت HRFRA بالتحليل القانوني الخاص بها للتشريعات القائمة على حرية الإعلام والوصول إلى المعلومات وأدرجت نتائج التقرير ذو الصلة مع هيئات مثل هيئة الإعلام رواندا (RMC).

ونتيجة لضغط HRFRA، أثمرت واحدة من التوصيات الرئيسية لمجلس حقوق الإنسان (HRC) في أعقاب عملية الاستعراض الدوري الشامل 2011 حيث دعت إلى حماية أفضل لحقوق حرية التعبير والإعلام والوصول إلى المعلومات. تستخدم HRFRA هذا كأساس لدعوتها، والانخراط في حوار مفتوح مع الحكومة حول كيفية اتخاذ هذه التوصية إلى الأمام. وفي وقت لاحق، أقر البرلمان القانون رقم 02/2013، الأمر الذي أزال بعض القيود على الصحافة في رواندا، والقانون رقم 04/2013، الذي أعطى لكل شخص حق الحصول على المعلومات التي في حوزة الجمهور، وبعض القطاع الخاص والهيئات. ومنذ ذلك الحين و HRFRA في شراكة مع شبكة أفريقيًا لحرية الاعلام، تقدمت مساهمة في عملية الاستعراض الدوري الشامل الثاني و في إعداد تقرير مواز لرواندا في نوفمبر 2015³⁶ ما أدى إلى تجديد مجلس حقوق الإنسان للتقدم المحرز بشأن حرية التعبير والإعلام، فضلاً عن تسليط الضوء على التحديات الجارية و تنفيذها. ومن المؤمل أن هذه المدخلات ستمكن الهيئة العليا للإغاثة من تقديم توصيات عملية للحكومة لتحسين حماية الحقوق الحالية في رواندا.

خاتمة

إلى حد الساعة، عملية تحديد رؤية لجدول أعمال عام 2030 و SDGs كانت المسعى الأكثر تشاركا بحيث أن الأمم المتحدة قد تعهدت في وقت مضى مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة غير الحكومية. الـ SDGs و جدول الأعمال كلها هي خطة عمل تعكس زخم الملايين من الناس الذين تبادلوا وجهات النظر حول ما الذي ستقتضيه الحاجة لوضع جدول أعمال تحوييلي للتنمية المستدامة على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة.

إذا كان طموحنا من خلال هذا البرنامج الجديد هو لتحفيز تنمية مستدامة عادلة و شاملة بحيث " لا يترك أحد في الورا "، فيجب على المجتمع المدني أن يكفل أن الحكومات تشارك مع الناس في تصميم وتنفيذ مساهلة سياسات التنمية المستدامة على جميع المستويات، وبطرق شفافة وشاملة وتشاركية. في نواح كثيرة، يعكس كل من جدول الأعمال 2030 و SDGs هذا الواقع. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من العمل، وبالتالي يبقى دور المجتمع المدني وجميع أصحاب المصلحة الآخرين لا يقل أهمية عن أي وقت مضى. في حين أن لأصحاب مصلحة المجتمع المدني دورا هاما في تطوير رؤية للـ SDGs و كامل جدول الأعمال 2030، يمكن القول أن لدينا دورا أكثر أهمية لنؤديه في تنفيذ ومساهلة هذه الالتزامات.

سوف لن يكون هناك بالتأكيد مقاسا واحدا يناسب الجميع في نهج أعمال الدعوة المتعلقة بالمسعى 16 و SDGs، نحن نأمل أن هذا الدليل يوفر أساسا قويا للعمل وتنفيذ SDG والمساهلة. ونتيجة لذلك، فإننا نأمل أن تتمكنك استخدام هذه الأدوات التي سوف تبادل الخبرات الخاصة بك مع شبكة تاب TAP وتساعدك على تعزيز قدرات المنظمات الخاصة والشركاء والحكومات نحو تنفيذ و مساهلة المسعى 16.

لمزيد من المعلومات وتبادل الخبرات الخاصة بك مع شبكة تاب TAP، يرجى زيارة موقعنا على tapnetwork2030.org.

روابط مفيدة

- World Bank & Center for Global Development (2015). 'The Role of Identification in the Post-2015 Development Agenda': <http://pubdocs.worldbank.org/pubdocs/publicdoc/2015/7/149911436913670164/World-Bank-Working-Paper-Center-for-Global-Development-Dahan-Gelb-July2015.pdf>

ADVOCACY AND CAMPAIGNING

- FWRM & RRRT (2010) Changing Laws: A Legislative Lobbying Toolkit: <http://www.fwrn.org.fj/images/fwrn/publications/general/Changing%20Laws%20-%20Lobbying%20Toolkit.pdf>
 - UNDP (2004), The Blue Book: A Hands On Approach to Advocating for the Millennium Development Goals: www.undg.org/archive_docs/6813-Blue_Book__a_hands-on_approach_to_advocating_for_the_MDGs.pdf
- UNICEF (2010), Advocacy Toolkit: A Guide to Influencing Decisions that Improve Children's Lives: www.unicef.org/evaluation/files/Advocacy_Toolkit.pdf
- Water Aid (2007), The Advocacy Sourcebook: www.wateraid.org/~media/Publications/advocacy-sourcebook.ashx

COMPRENDRE LES ODD

- A/RES/70/1 - Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development: http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/1&Lang=E
- A/RES/69/313 - Addis Ababa Action Agenda of the Third International Conference on Financing for Development: http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/69/313&Lang=E
- UN Sustainable Development Knowledge Portal: <https://sustainabledevelopment.un.org/frameworks>
- UNDG (2015) Mainstreaming the 2030 Agenda for Sustainable Development: Interim Reference Guide to UN Country Teams: <http://www.undp.org/content/dam/undp/library/MDG/Post2015-ODD/UNDP-ODD-UNDG-Reference-Guide-UNCTs-2015.pdf>
- Sustainable Development Solutions Network (2015) Getting Started with the Sustainable Development Goals A Guide for Stakeholders: <http://unsdsn.org/wp-content/uploads/2015/12/151211-getting-started-guide-FINAL-PDF-.pdf>

GOAL 16 POLICY ISSUES

- UN Convention against Corruption: <https://www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/>
- UN Convention against Transnational Organised Crime and the Protocols Thereto: <https://www.unodc.org/unodc/en/treaties/CTOC/index.html>
- UN Standards and Norms in Crime Prevention and Criminal Justice UNODC Compendium: <https://www.unodc.org/unodc/en/justice-and-prison-reform/index.html?ref=menuaside>
- Article 19 (2006). Freedom of Information Model Law: <https://www.article19.org/resources.php/resource/1796/en/model-freedom-of-information-law>
 - GAAV (2015). Implementing the Women, Peace and Security agenda and Reducing Armed Violence: <http://www.allianceonarmedviolence.org/uploads/default/files/fccdbccba8055231a0cf697ce329278.pdf> - for Goal 16 and Goal 5 linkages

الملحق 1: مباشرة تحليل الثغرات العاجل

الخطوة 1: حدد من المسؤول عن عملية التنفيذ

الخطوة 2: قم بتقييم عملية التنفيذ القائمة بطرق تشاركية

الخطوة 3: ح المجالات ذات الأولوية لخطة العمل / قدم التوصيات

الخطوة 4: حدد نوع المصادر المطلوبة لعملية التنفيذ

الخطوة 5: شارك تقرير تحليل الفجوات مع الحكومة

الملحق 2: عدة الأدوات الخاصة بتحليل أصحاب المصلحة

الشكل س: عدة الأدوات الخاصة بتحليل أصحاب المصلحة

		لقوى العليا للتأثير على التغيير
		القوى الصغرى لإحداث التغيير

لا تهمهم كثيرا و / أو تعمل بشكل وثيق في القضايا

تهمهم كثيرا و / أو تعمل بشكل وثيق في القضايا

الملحق 3: وضع خطة للدعوة

وضع خطة للدعوة			
			ما يحتاج إلى تغيير؟
.1			ما يحتاج إلى تغيير؟
.2			
.3			
المدة	من طرف	القيام بـ	
			ماذا سنفعل لاستهداف صاحب المصلحة "هذا؟"
			"مخاطر التسيير"
			مراقبة النجاح

الملحق 4: وضع رسائل الدعوة

وضع رسائل الدعوة

تساعدكم هذه الأداة على تلخيص وعلى تقديم رسائلكم الدعوية إلى شرائح مختلفة

الرسالة الأولية: سمات البيان، الهدف والإجراءات المطلوبة الناتجة عن المناصرة

على سبيل المثال: " يجب على جدول أعمال 2030 تعزيز الانفتاح والمساءلة وفعالية المؤسسات العامة، وبناء الثقة بين الدول ومواطنيها، وضع الأساس لمجتمعات مسالمة و عادلة، وتمكين المجتمع المدني من المشاركة في التصميم والتنفيذ و مساءلة السياسات العامة، على جميع المستويات. يعد تنفيذ المسعى 16 إسهاما كبيرا في تحقيق هذه الأهداف، ويجب على الجهات الفاعلة في المجتمع المدني أن تلعب دورا رئيسيا في المراقبة والمساءلة عن المسعى 16 و جدول أعمال 2030 بشكل أوسع".

أمنلة عن الجمهور	الاهتمامات	الرسائل اختلفة



Transparency, Accountability &
Participation for 2030 Agenda

www.tapnetwork2030.org

 @TAPNetwork2030